الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 691 | عدد الصفحات 29

10 أخطاء شائعة في الجمعيات العمومية

... كيف تحاسب الشركات عليها وما هي الجزاءات؟

الثابت وفقاً للملاحظات الموثقة أن هناك سلسلة من الأخطاء الشائعة في الجمعيات العمومية للشركات وهي كثيرة وعديدة، لكن الأهم هو كيف تُحاسب الشركات التي ترتكب تلك الأخطاء طالماً تلك الملاحظات مصنفة كخطأ؟ وما هي جزاءاتها؟ وكيف يتم رصدها في ظل عدم حضور مباشر لمراقب للجمعية لرصد تلك الأخطاء والتجاوزات إن وقعت؟

ومن أبرز الأخطاء المنصوص عليها والمعترف بها ما يلي:

1. تأخر بعض الشركات في الدعوة للجمعيات العمومية.
2. عدم توافر المعلومات الكافية حول بنود جدول الأعمال ما قد يؤثر على قرار ات المساهمين.
3. عدم اختيار الوقت والمكان المناسبين لحضور المساهمين ومشاركتهم بفاعلية.
4. عدم مناقشة جميع البنود المعروضة على المساهمين والاكتفاء بما يرد في بطاقات التصويت، ما يترتب عليه قلة المعلومات ومحدوديتها.
5. قيام رئيس الجمعية بطلب تأجيل مناقشة بنود الاجتماع إلى فترة جمع بطاقات التصويت وفرز الأصوات، ما يعني أن المساهمين قد يتخذوا قرارات بناءً على معلومات غير مكتملة أو غير صحيحة.
6. مناقشة بنود غير موجودة في جدول الأعمال، أو مشاركة أعضاء في التصويت على بند إبراء الذمة.
7. مطالبة بعض الشركات مدقق الحسابات الخارجي الإجابة عن استفسارات المساهمين التي لا تتصل بالقوائم المالية.
8. قراء البنود دون فرصة للنقاش، أو مطالبة رئيس الجمعية بالتصويت قبل مناقشة البنود.
9. مطالبة رئيس الجمعية للمساهمين الاتصال بالشركة للحصول على المعلومة بشكل منفرد.
10. عدم إعلان النصاب القانوني في الاجتماع، أو مشاركة عضو مجلس إدارة في التصويت على بند له مصلحة فيه.

استقالات «أولى وقود» و«السور» في حاجة إلى إيضاحات!!

حماية للمستثمرين وتحقيقاً للعدالة في الحصول على المعلومة الصحيحة

سهمي "أولى وقود" و"السور" من الأسهم التي شهدت نشاطاً قياسياً في الأسابيع الماضية، وهما يومياً في حالة دوران مستمر وارتفاعات لافتة يتخللها بعض التذبذبات، وفجأة تم أمس الإعلان عن استقالة مجلسي الإدارة في توقيت واحد.

من الشفافية أن يتم تقديم إفصاح واضح وشفاف للمستثمرين حماية لكل الأطراف ولصغار المساهمين تحديداً.

مطلوب توضيح أسباب الاستقالة، هل هي بطلب من مستثمر جديد، أم أن هناك تغيرات استراتيجية في هياكل الملكية، خصوصاً وأن الاستقالة الجماعية المتزامنة من المؤكد أن لها سبب يجب أن يعلن للمساهمين.

بعض الاستقالات في الحالات الاعتيادية والطبيعية يتقبلها ويتفهمها السوق والمستثمر، لكن في الحالات الاستثنائية التي ترافق بعض الإسهم يتوجب تقديم المزيد من الإيضاحات بشأنها، تحت قاعدة العدالة المطلقة في الحصول على المعلومة حق للجميع بشفافية ووضوح.

الاستقالات المتزامنة لشركتين هما الأنشط في البورصة حالياً، شيء يستدعي تقديم إيضاحات عن أسبابها والخطوات اللاحقة لها، لتجنيب السوق المزيد من الشائعات التي قد تكون مؤثرة في قرارات من لا يملك المعلومة الصحيحة.

19 عملية شراء أجنبي مقابل 14 بيع

غلبت عمليات الشراء الأجنبي في السوق وفقاً لنسب الملكيات كما في 23 يونيو الحالي.

ومن أبرز عمليات الشراء التي تضمنتها النشرة:

- شراء 6.572 مليون سهم البنك الدولي.
- شراء 6.140 ملايين سهم بنك وربة.
- شراء 1.5 مليون سهم صناعات.
- شراء 1.5 مليون سهم مشاريع.
- فيما كانت أبرز كميات البيع 31.632 مليون سهم بيتك.
- بيع 3.671 مليون سهم «الوطني.
- بيع 2.6 مليون سهم مخازن.

بيع 2.3 سهم عقارات الكويت.

خواطر اقتصادية

بقلم - خالد محمد المطوع

«هرمز»... رُبَّ ضارةٍ نافعة

علمتني سنوات العمل أن الحاجة ليست عائقاً أمام النجاح، بل هي غالباً الشرارة الأولى له. فكثيرون يظنون أن النجاح يبدأ عند تحقيق الهدف، بينما الحقيقة أنه يبدأ عندما نُجبر على البحث عن طريق آخر للوصول إليه.

فالتحديات تدفعنا للتفكير بصورة مختلفة، وتكشف فرصاً لم نكن نراها في أوقات الاستقرار. وما يحيط بمضيق هرمز اليوم ليس مجرد حدث عابر، بل تذكير بأهمية الاستعداد للمستقبل وعدم الاكتفاء بردة الفعل عند وقوع الأزمات.

وخلال الأيام الماضية، ومع تصاعد التوتر حول مضيق هرمز، طُرحت العديد من الأفكار والمقترحات التي تستحق التوقف عندها. وبعض هذه الأفكار لا يقتصر أثرها على مواجهة المخاطر فحسب، بل قد تسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد، ورفع كفاءة الخدمات اللوجستية، وخلق فرص استثمارية جديدة.

وربما حان الوقت للانتقال من مرحلة النقاش إلى مرحلة التنفيذ.

فالأزمات لا تصنع الفرص، بل تكشفها. وما كشفته أزمة هرمز يستحق أن يتحول إلى خطوات عملية، لا أن يبقى مجرد حديث ينتهي بانتهاء الأزمة.

البورصة ... الأداء متقلب بين مد وجذر

مطلوب مختصر في الإفصاحات يخاطب صغار المستثمرين بوضوح شديد

قيمة التداول ترتفع 1.9% إلى 83.49 مليون دينار

الرئيسي 50 يحافظ على مكاسب من بداية العام بنسبة 11.44%

كتب محمود محمد:

تماسكت بورصة الكويت أمس نسبياً وحققت مكاسب طفيفة بلغت 6.6 مليون دينار كويتي، حيث تحسن مؤشر السيولة نسبياً. حالة السوق التي يمر فيها حالياً تشهد تقلبات بين مد وجذر، وهو وفقاً للمراقبين أمر صحي، حيث أنه لا يوجد سوق يسير في اتجاه واحد على مسار واتجاه مستقيم، دون هدوء أو تراجع أو تصحيح.

التذبذب الذي يشهده السوق وتراجع السيولة ثم عودتها، يعكس قراءة المستثمرين للفرص والحرص على توجيه السيولة في الاتجاه الصحيح، بدليل توقف وركود الأسهم المضاربية التي تكشف الوعود الضبابية والزائفة من بعض المدعيين أنهم من المؤثرين وكبار صناع السوق.

المؤشرات الأساسية والرئيسية إيجابية، سواء على صعيد الاستقرار والهدوء، أو استمرار تدفق وطرح الأعمال والمشاريع، وكذلك توسعات الشركات مستمرة أينما وجدت الفرصة الاستثمارية.

توقف المساهمين والمستثمرين والمضاربين له مبرراته ومعطياته، لكن الشركات لم تتوقف وتواصل البناء والبحث عن الأعمال والتحالفات، وهي من أهم المؤشرات والمعطيات.

لكن جموع المساهمين في حاجة إلى المزيد من الشفافية في كثير من الإفصاحات، بالذات الإفصاحات القانونية الخاصة بالقضايا والتي لا تزال غامضة وتحتاج المزيد من التفسيرات.

وتقترح أوساط استثمارية ابتكار زاوية ملخص بسيط للمستثمرين الأفراد، بحيث تخاطب صغار المستثمرين ببساطة شديدة حتى يتم استيعاب بعض الإفصاحات التي تحتمل التأويل والإفصاحات التي لها تسلسل تاريخي ويتم الإشارة إلى تاريخ الإفصاح السابق فقط دون محتواه، حتى أن بعض الإفصاحات لا يعرف المستثمرون فحواها.

وعلى صعيد حركة السيولة أمس فقد شهدت تحسن نسبي أيضاً بارتفاع بلغت نسبته 1.9%، وهو مؤشر يؤكد على وفرتها وتفاعلها مع الفرص. السوق ليس فيه أزمة في السيولة، بل في هذه المرحلة يبحث عن محفزات ومعطيات جديدة ومبادرات وصناع سوق تقود المشهد، والأهم الثقة فيمن يقود المبادرة والمشهد، لا سيما في ظل تجارب انتهازية من بعض المضاربين.

مؤشرات السوق جيدة بالمجمل، وتتباين بمحصلة الأداء من بداية العام، حيث حقق الرئيسي 50 مكاسب بنسبة 11.44%، والرئيسي 5.89%، فيما تراجع السوق الأول 3.71% من بداية العام، والمؤشر العام بنسبة 2.21%.

أمس أغلقت قيمة التداول عند مستوى 52.3 مليار دينار كويتي بمكاسب 6.6 مليون دينار كويتي، بلغت قيمة التداولات 83.496 مليون دينار كويتي، وتراجعت كمية الأسهم المتداولة 3.9%، والصفقات 4.6%، وارتفعت أسعار أسهم 52 شركة، وانخفضت 62 شركة.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 691 • الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

إفصاحات البورصة

هبوط ملكية «فرص المملكة» في «الصفاة» 52.3%

هبطت ملكية شركة فرص المملكة في شركة الصفاة للاستثمار بنحو 52.3% من أعلى مستوى وصلت له عند 19.67% تقريباً، في حين سجلت أمس وفق إفصاح التغيرات في قوائم كبار الملاك على موقع البورصة نحو 9.38%.

«استقالة مجلس أولى وقود» و«السور»

أعلنت ال شركة الأولى لتسويق المحلي للوقود استقالة مجلس الإدارة.

وتضمنت الاستقالة كل من شركة الوطنية للإجارة والتمويل ويمثلها عبدالعزيز محمد العتال، والشركة المتحدة للتغذية والأغذية، ويمثلها عادل محمد العوضي، والشركة الوطنية المتحدة القابضة، ويمثلها زيد عقاب الخطيب.

كما شملت الاستقالة الشركة المتحدة للأدوية، ويمثلها علي أحمد العميري، ويو إل سي للمختبرات، ويمثلها سعد أحمد معرفي، والعضوين المستقلين هاشم سمير بهبهاني، ووليد خالد مندني.

وذكرت «أولى وقود» أنه لا يوجد أثر لتلك المعلومة الجوهرية على المركز المالي.

يُشار إلى أن الجمعية العامة العادية للشركة قد انتخبت في مايو 2026 أعضاء مجلس الإدارة، وتم تشكيل المجلس برئاسة عبدالعزيز محمد العتال، وينوب عنه عادل محمد العوضي.

فيما أعلنت شركة السور لتسويق الوقود تسلمها استقالة 7 أعضاء مجلس الإدارة.

وشملت الاستقالات ممثلي عدد من الشركات الأعضاء، وهم: شركة يو إل سي للمختبرات ممثلة بطريف محمد باقر العوضي، وشركة بي إليفن العقارية ممثلة بطلال أحمد الخرس، وشركة مجموعة أي سي الطبية ممثلة بنور مهدي محمود.

يأتي ذلك إلى جانب الشركة المتحدة للأدوية ممثلة بأشرف الحاج محمود، إضافة إلى الشركة الكويتية للخدمات الطبية ممثلة بعبدالعزيز مالك ذياب العلي.

«تروللي» تفوز بمزايدة مع «البترول الوطنية»

أعلنت شركة تروللي للتجارة العامة حصولها على خطاب ترسية مزايدة من شركة البترول الوطنية الكويتية، لاستغلال وتشغيل نشاط سوق مركزي لعدد 3 فروع ضمن محطات وقود في منطقة غرب عبد الله المبارك.

وأوضحت «تروللي» أن العقد يمتد لمدة 7 سنوات و3 أشهر، ويشمل تشغيل الفروع في المحطات أرقام (158 و159 و165)، مشيرة إلى أنه سيتم افتتاحها خلال عام 2026 بعد الانتهاء من أعمال التجهيز واستيفاء الاشتراطات التشغيلية.

وكشفت الشركة عن افتتاح 3 فروع جديدة في العاصمة السعودية الرياض، بواقع فرعين داخل مجمع سدرا كومباوند، وفرع بمحطة سهل طريق الملك فهد، وذلك ضمن خطتها لتعزيز انتشارها في قطاع التجزئة.

وأكدت أن هذه الخطوات تأتي في إطار استراتيجية التوسع وزيادة الحضور في الأسواق الإقليمية، وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء.

«ميدان» ترفع التوزيعات من 20% إلى 90%

اعتمد مجلس إدارة شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان تعديل توصيته بشأن توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026.

وتقرر رفع نسبة التوزيع المقترحة إلى 90% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 90 فلساً للسهم، وبإجمالي 18.23 مليون دينار، مقارنة بالتوصية السابقة البالغة 20% بما يعادل 20 فلساً للسهم الواحد.

وأوضحت الشركة أن التوصية المعدلة ستُعرض على الجمعية العامة العادية لاعتمادها وفق الإجراءات المتبعة.

«مينا» 154% ارتفاع في خسارة العام المالي للشركة

أعلنت شركة مينا العقارية ارتفاع خسائرها للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026، بنسبة 154%، حيث حققت خسارة عن العام المالي المنتهي بواقع 326.8 ألف دينار، مقارنة مع أرباح بواقع 606.6 ألف دينار للعام المقارن بنسبة زيادة في الخسارة 154%.

وعزا البيان النتائج المُسجلة بشكل رئيسي إلى الخسارة الناتجة عن بيع العقارات الاستثمارية، والدخل غير المحقق من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال البيع والشراء.

وأعلنت الشركة عن تشكيل مجلس الإدارة برئاسة خالد شجاع العتيبي وحمد طواري حمود الطواري نائبا للرئيس، وضم التشكيل كل من عبد الرحمن هشام النصف، وجاسم حسين الحمادي، وجاسم محمد سالم.

«وربة للتأمين»: استرداد مخصصات بقيمة 500 ألف نتيجة حكم استئناف دعوى الصحة

أعلنت شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين صدور الحكم النهائي لمحكمة الاستئناف في دعوى مطالبة وزارة الصحة بمبلغ 1.82 مليون دينار كويتي.

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلاً وفي موضوعهم بتعديل الحكم المستأنف جزئياً ليكون بإلزام الشركة المستأنفة في الاستئنافين الأول والثالث بأن تؤدي للجهة الإدارية المستأنفة (وزارة الصحة) في الاستئناف الثاني مبلغ وقدره 106.21 ألف دينار مقابل الخدمات الصحية المقدمة من الوزارة للمؤمن عليهم لدى الشركة.

جاء الحكم وفقاً للاتفاق المبرم بينهما مضافاً إليه الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً اعتباراً من تاريخ صدور الحكم نهائياً، وحتى تمام السداد، وأعفت الجهة الإدارية من مصروفات استئنافها، وألزمت المستأنفة في الاستئناف الأول والثالث مصروفات استئنافها وأمرت بالمقاصة بينهما بشأن مقابل أتعاب المحاماة.

وبشأن الأثر المالي، أوضحت «وربة للتأمين» أنها ستقوم باسترداد المتبقي من المخصص الخاص بالقضية وقدره 500 ألف دينار بعد خصم قيمة الحكم 106 آلاف دينار وأتعاب المحاماة، وسيظهر الأثر المالي بالبيانات المالية المدققة والخاصة بالنصف الأول من العام المالي 2026 وفقاً الموافقة المدقق الخارجي.

وأشارت إلى أن الحكم يأتي على خلفية الدعوى رقم 131052إداري، حيث كان حكم أول درجة قد قضى بإلزام الشركة بسداد نحو 1.81 مليون دينار.

ولفتت إلى أنها أعلنت سابقاً صدور تقرير خبير بشأن مطالبة وزارة الصحة بقيمة 1.82 مليون دينار، والذي خلص إلى أن إجمالي المستحق الفعلي للوزارة يبلغ 106.21 ألف دينار، بعد تصفية الحساب بين الطرفين.

«وربة كابيتال»: زيادة رأس المال 100%

أوصى مجلس إدارة شركة وربة كابيتال القابضة الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال.وتضمنت التوصية رفع رأس المال المصرح به من 3 ملايين دينار إلى 12 مليون دينار، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع نقداً من 3 ملايين دينار إلى 6 ملايين دينار بنسبة 100% .

وأوضحت «وربة كابيتال» أن الزيادة ستتم عبر إصدار 30 مليون سهم جديد تُطرح للاكتتاب بالقيمة الاسمية مضافاً إليها علاوة إصدار، يتم تحديدها بناءً على دراسة مستشار استثماري مرخص، ووفق ضوابط الجهات الرقابية.

وقام مجلس الإدارة بتفويض الرئيس التنفيذي باتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لاستكمال متطلبات زيادة رأس المال، والحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

«معامل»: 1.18 مليون دينار نتاج تنفيذ حكم

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات تحصيل 1.18 مليون دينار كويتي، بملف تنفيذ؛ بما يُمثل المبلغ المتبقي لصالح الشركة من حكم صادر لصالحها كان بقيمة 1.63 مليون دينار.

وأشارت «معامل» إلى أنه سيتم إدراج المبلغ المحصل ضمن بنود أرصدة دائنة أخرى - محصل من محجوز ضمان - وذلك لحين صدور حكم نهائي من محكمة التمييز.. وذكرت أن المبلغ المحصل يتعلق بحكم الاستئناف الصادر في نوفمبر 2022، والذي ألزم شركة المصالح العقارية بسداد 1.63 مليون دينار لـ«المعامل» في دعوى مطالبة مالية، وتبع ذلك تحصيل الأخيرة 446.87 ألف دينار من قيمة المبلغ في يناير 2024.

تراجع ملكية «الكويتية» 0.84% في «العقارية»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، الأربعاء، وجود تغير في هيكل ملكية ي الكويتية العقارية القابضة حيث تراجعت مساهمة مجموعة الشركة الكويتية للاستثمار (شركة صندوق رأس المال كي أي سي) غير المباشرة في «العقارية» من 14.56% إلى 13.72% بنسبة 0.84%. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «العقارية» يبلغ 19.10 مليون دينار، موزعاً على 191.04 مليون سهم مُصدر، وتمتلك شركة مجموعة الصناعات الوطنية ومجموعتها 22.57% في «العقارية»، فيما تمتلك مجموعة الامتياز الاستثمارية حصة بـ18.02%.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يتراجع بضغط من قطاعي البنوك والتأمين بسيولة تقارب 5 مليارات ريال

أنهى مؤشر السوق الرئيسية السعودية (تاسي) تعاملات جلسة أمس على انخفاض بنسبة 0.25%، ليفقد 27.19 نقطة ويغلق عند مستوى 11,006.8 نقطة.

وشهدت الجلسة تداول نحو 241.85 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 4.99 مليار ريال، توزعت على 158 شركة سجلت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، مقابل تراجع 98 شركة، بينما استقرت 14 شركة دون تغيير.

وافتتح المؤشر الجلسة عند مستوى 11,016.54 نقطة، وبلغ أعلى مستوى له خلال التداولات عند 11,072.2 نقطة، قبل أن يتراجع ليغلق عند أدنى مستوياته المسجلة خلال الجلسة عند 11,006.8 نقطة.

وعلى صعيد أداء القطاعات، تصدر قطاع إدارة وتطوير العقارات الارتفاعات بنسبة 4.12% وبسيولة بلغت 717.15 مليون ريال، مدعوماً بنتائج اجتماع الجمعية العامة لشركة دار الأركان التي أعلن عنها، كما ارتفع قطاع إنتاج الأغذية بنسبة 1.29%، والخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.75%.

في المقابل، شكل قطاع التأمين الضغط الأكبر بتراجعه 1.32%، تلاه قطاع البنوك بنسبة 1.14% بسيولة تجاوزت مليار ريال، ثم قطاعي الإعلام والاتصالات بنسبة انخفاض بلغت 0.87% لكل منهما.

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، حقق سهما وفرة ومسار الحد الأعلى للارتفاع بنسبة 10.00%، تلاهما سهم الأسماك بنسبة 9.94%. كما صعد سهم مدينة المعرفة بنسبة 9.35%، ودار الأركان بنسبة 5.78% عقب إعلان نتائج جمعيتها العامة العادية.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم «تكافل الراجحي» بنسبة 4.41% ليغلق عند 55.3 ريال، وذلك بالتزامن مع إعلان شركة (إيداع) تطبيق إجراءات المصدر على الأوراق المالية للشركة. وتراجع سهم «سي جي إس» بنسبة 3.44%، و«اليمامة للحديد» بنسبة 3.21% تزامناً مع إعلان الشركة عن تكوين مجلس إدارتها الجديد ولجانها المنبثقة. كما انخفض سهم مرنة بنسبة 3.08% مسجلاً أدنى مستوياته التاريخية.

من حيث نشاط السيولة، جاء سهم «مصرف الراجحي» في الصدارة بقيمة 592.91 مليون ريال مع تراجعه بنسبة 1.42%، يليه «جبل عمر» بسيولة 225.34 مليون ريال وارتفاع بنسبة 3.83%.

وفي نشاط الكميات، تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 31.23 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 2.45%.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات الجوهرية، حيث أعلنت شركة تكوين المتطورة للصناعات عن توصية مجلس الإدارة بتخفيض رأس المال ثم زيادته عبر أسهم حقوق أولوية، إضافة إلى عزمها إصدار برنامج صكوك محلية.

كما أعلنت شركة كيمائيات الميثانول عن نتائجها المالية السنوية لعام 2025، وأفصحت شركات بوان والمطاحن الرابعة والخليجية العامة للتأمين عن نتائج اجتماعات جمعياتها العامة.

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسهم، أغلق سهم مجموعة صافولا عند أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً بسعر 30 ريالاً.

وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية جديدة وهي: أملاك عند 8.94 ريال، وأسمنت الجنوب عند 19.51 ريال، ومجموعة إم بي سي عند 23.62 ريال، ومرنة عند 7.55 ريال، وتسهيل عند 36.3 ريال. كما أغلقت أسهم شاكر، والدواء، وبدجت السعودية، وذيب، ولومي عند أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

مؤشر «نمو» يغلق على ارتفاع طفيف وسط تداولات بقيمة 15.34 مليون ريال

أنهى مؤشر السوق الموازية السعودية (نمو) جلسة تداولات الأربعاء على ارتفاع بنسبة 0.25%، ما يعادل 57.13 نقطة، ليغلق عند مستوى 23,055.81 نقطة.

وشهدت الجلسة تبايناً في أداء الشركات المدرجة، حيث سجلت 36 شركة ارتفاعاً في قيمتها السوقية، مقابل تراجع 30 شركة، بينما استقرت 59 شركة دون تغيير. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 15.34 مليون ريال، توزعت على 2,429,739 سهماً جرى تداولها خلال الجلسة.

تصدر سهم شركة معيار قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة بلغت 9.89% ليصل إلى سعر 30.22 ريال، تلاه سهم شركة حمد بن سعيدان العقارية الذي صعد بنسبة 9.42% ليغلق عند 7.2 ريال.

كما شملت قائمة الارتفاعات سهم الوطنية للبناء والتسويق بنسبة 5.94% وسهم الناقول بنسبة 5.79%+، بالإضافة إلى سهم الراشد للصناعة الذي ارتفع بنسبة 5.43%.

في المقابل، سجل سهم الدولية أكبر تراجع في الجلسة بنسبة 9.91% ليغلق عند مستوى 5 ريال، متبوعاً بسهم تايم الذي انخفض بنسبة 8.21% ليصل إلى 29.3 ريال. وضمت قائمة التراجعات أيضاً سهم دار المركبة بنسبة 6.82%، وسهم ساين وورلد بنسبة 6.81%، وسهم أدير الذي هبط بنسبة 6.67%.

وعلى صعيد نشاط السيولة، استحوذ سهم طاقات على المركز الأول من حيث القيمة المتداولة بنحو 3.31 مليون ريال، مغلقاً على ارتفاع بنسبة 4.62% عند 9.29 ريال.

وجاء سهم لدن في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 1.86 مليون ريال وارتفاع بنسبة 2.23%، ثم سهم تدوير بقيمة 1.38 مليون ريال رغم تراجعه الطفيف بنسبة 0.39%.

أما من حيث كمية الأسهم المتداولة، فقد تصدر سهم لدن القائمة بنحو 0.68 مليون سهم، يليه سهم طاقات بتبادل 0.37 مليون سهم، ثم سهم تدوير بواقع 0.27 مليون سهم، وسهم دار المركبة الذي شهد تداول 0.26 مليون سهم.

واتسمت حركة التداولات في هذه الجلسة بالتركيز على أسهم قطاعية محددة في ظل غياب البيانات التفصيلية لأداء القطاعات الكلية، حيث سجلت الأسهم القيادية في السوق الموازية تحركات متباينة أثرت على المسار العام للمؤشر الذي حافظ على بقائه في المنطقة الخضراء عند الإغلاق.

بورصات خليجية

فتح التملك للأجانب يشعل ارتفاعاً في أسهم العقار السعودية

«مسار» و«مدينة المعرفة» و«جبل عمر» تعزز صعود القطاع العقاري في بورصة السعودية

تلقت أسهم الشركات العقارية المدرجة في سوق الأسهم السعودية دفعة قوية الأربعاء، بعد أن وافق مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية لنظام تملك غير السعوديين للعقار واعتماد النطاقات الجغرافية المسموح التملك فيها، في خطوة تستهدف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

ضمت النطاقات المعتمدة مشاريع عقارية مملوكة لشركات مدرجة في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة، ما عزز رهانات المستثمرين على استفادة القطاع من القرار.

وتصدرت أسهم الشركات العقارية قائمة الرابحين في السوق، حيث ارتفع سهم شركة "أم القرى للتنمية والإعمار(مسار)" بالحد الأقصى البالغ 10%، كما زاد سهم «مدينة المعرفة الاقتصادية» بنسبة 9.3%، وارتفعت أسهم "جبل عمر للتطوير" بوتيرة مماثلة، كما صعدت أسهم كل من «رتال» و«إعمار المدينة الاقتصادية» و«مكة للإنشاء والتعمير». وأغلق المؤشر "تاسي" الرئيسي منخفضاً بنسبة 0.25%.

في المقابل، لم تشهد الشركات العقارية المدرجة في السوق الموازية «نمو»، والبالغ عددها سبع شركات، تفاعلاً مماثلاً مع القرار، باستثناء سهم «لدن للاستثمار» الذي سجل ارتفاعاً بنحو 2.2%.

تمهيد لفتح السوق العقارية أمام الأجانب

يأتي القرار بعد نحو عام من طرح وزارة الاستثمار مشروع تعديلات نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره لاستطلاع آراء العموم، ضمن مساعٍ لرفع كفاءة الإجراءات والضوابط المنظمة لتملك الأجانب للعقار والانتفاع به، خصوصاً في المدن والمناطق الاقتصادية المستهدفة بالتطوير، بما في ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة.

كما يتزامن التحرك مع مؤشرات على تحسن النشاط العقاري والإنشائي في المملكة، إذ عاد قطاع الإنشاءات السعودي إلى النمو خلال مايو الماضي، مدعوماً بانتعاش نشاط البناء السكني وتجدد نمو الطلبات الجديدة. وارتفع مؤشر «الراجحي المالية» لقطاع الإنشاءات إلى 51.2 نقطة مقارنة مع 48.5 نقطة في أبريل، متجاوزاً مستوى 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش للمرة الأولى في ثلاثة أشهر.

إجراءات حكومية لإعادة التوازن إلى السوق

خلال العام الماضي، نفذت الحكومة السعودية سلسلة من الإجراءات التنظيمية الرامية إلى إعادة التوازن للسوق العقارية، شملت السماح بالبيع والشراء والتطوير في أربع مناطق شمال مدينة الرياض بمساحة تتجاوز 81 كيلومتراً مربعاً، ضمن خطة تستهدف توفير ما يصل إلى 40 ألف قطعة أرض سنوياً للمواطنين خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما أقرت المملكة تطبيق رسوم مرنة على الأراضي البيضاء تصل إلى 10% سنوياً، مقارنة بنسبة 2.5% سابقاً، مع فرض رسوم على العقارات الشاغرة بنسبة تصل إلى 5%، في إطار جهود زيادة المعروض العقاري وتحفيز تطوير الأراضي غير المستغلة.

وأسهمت هذه الإجراءات في تهدئة وتيرة ارتفاع الأسعار، إذ سجل الرقم القياسي لأسعار العقارات تراجعاً على أساس سنوي خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 0.7%، ثم بنسبة 1.6% خلال الربع الأول من عام 2026.

وفي سوق الإيجارات، وافق مجلس الوزراء السعودي على تجميد الزيادات السنوية على الإيجارات لمدة خمس سنوات داخل نطاق العاصمة الرياض، في خطوة تستهدف تعزيز الاستقرار في السوقين السكنية والتجارية والحد من الضغوط التضخمية المرتبطة بالإيجارات.

أبرز قرارات الهيئة العامة للعقار السعودية حول الإيجارات في العاصمة الرياض

صندوق الاستثمارات العامة لاعب رئيسي في القطاع العقاري السعودي

يتزامن القرار مع مواصلة صندوق الاستثمارات العامة تعزيز حضوره في القطاع العقاري، حيث وقع مؤخراً مذكرة تفاهم مع مجموعة طلعت مصطفى السعودية لاستكشاف فرص التعاون في مشاريع تطوير عقاري متعددة الاستخدامات مملوكة للصندوق في مناطق مختلفة من المملكة. والصندوق ممكن رئيسي لرؤية السعودية 2030 الهادفة لتنويع الاقتصاد.

كما يُعدّ الصندوق أحد أكبر المستثمرين في القطاع العقاري بالمملكة، إذ يمتلك حصصاً في عدد من الشركات العقارية المدرجة، من بينها إعمار المدينة الاقتصادية بنسبة 55.6%، وأم القرى للتنمية والإعمار بنسبة 16.3%، إضافة إلى الشركة العقارية السعودية بنسبة 64.6%.

كما يملك صندوق الاستثمارات العامة عدداً من شركات التطوير العقاري الكبرى غير المدرجة، التي تقع مشاريعها ضمن النطاقات الجغرافية المشمولة بقرار تملك الأجانب للعقار. ومن أبرزها رؤى الحرم المكي المطورة لمشروع بوابة الملك سلمان في مكة المكرمة، ورؤى الحرم النبوي التي تتولى تطوير مشاريع عقارية في المدينة المنورة.

وتمتد استثمارات الصندوق العقارية إلى عدد من المشاريع العملاقة في العاصمة الرياض، تشمل القدية، والمربع الجديد، والمسار الرياضي، ومنطقة الفنون، وبوابة الدرعية، وحديقة الملك سلمان، وسدرة التابع لشركة روشن المملوكة للصندوق، ومركز الملك عبدالله المالي، ومطار الملك سلمان الدولي، وشركة روشن، إضافة إلى وسط جدة.

وبلغت قيمة استثمارات الصندوق في القطاع العقاري ومشاريع البنية التحتية نحو 239 مليار ريال بنهاية عام 2024، ما يمثل 7% من إجمالي الأصول المدارة.

وسجلت مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي السعودي 14% خلال 2024، وفقاً لتصريحات المشرف العام على برنامج الإسكان المهندس عبدالله بن سعود الحماد، خلال افتتاح معرض «ريستاتكس الرياض العقاري 2025». كما أشار أيضاً إلى أن قطاعي التشييد والبناء، والأنشطة العقارية، ساهما بأكثر من 16% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام ذاته.

بورصات خليجية

مؤشر سوق دبي يرتفع 7 نقاط.. وأبوظبي يتراجع بـنسبة 0.3%

أقفل مؤشر سوق دبي المالي جلسة أمس ، على ارتفاع بنسبة 0.1% أو بسبعة نقاط عند 6112 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 722 مليون درهم.

وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 24 شركة من أصل 50 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 19 شركة، وبقيت 7 شركات على ثبات.

ويواصل سوقا دبي وأبوظبي الماليان تطبيق حد أقصى للتراجع السعري ي عند 5% بدلاً من 10% بشكل مؤقت، ضمن إجراءات احترازية تهدف إلى حماية المستثمرين ودعم استقرار التداولات، على أن تتم مراجعة هذا الإجراء بشكل مستمر بالتنسيق مع الجهات الرقابية.

وأقفل سهم إعمار العقارية على انخفاض بنسبة 0.3% عند 12.56 درهم، وبتداولات قاربت 21 مليون سهم، فيما قفز سهم سالك، بنسبة 3.4% عند 6.00 دراهم، وبتداولات قاربت 7 ملايين سهم.

وارتفع سهم ديوا بنسبة 1.8% عند 2.90 درهم، وبتداولات قاربت 14 مليون سهم، فيما تراجع سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 0.1% عند 30.80 درهم، وبتداولات قاربت 3 ملايين سهم.

كما قفز سهم تعليم القابضة بنسبة 3.2% عند 3.25 درهم، وبتداولات قاربت 4 ملايين سهم.

وأكثر الأسهم تداولا، سهم شعاع كابيتال، حيث ارتفع بنسبة 2.4% عند 0.211 درهم، وبتداولات تجاوزت 82 مليون سهم، فيما صعد سهم طلبات هولدينغ بـ 0.8% عند 1.25 درهم، وبتداولات تجاوزت 41 مليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.3% أو بـ 31 نقطة عند 9993 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.77 مليار درهم.

ومن أصل 97 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 35 شركة، بينما انخفضت أسهم 47 شركة، وبقيت 15 شركة على ثبات.

وأقفل سهم أدنوك للإمداد والخدمات على ارتفاع بنسبة 0.7% عند 5.97 درهم، وبتداولات قاربت 19 مليون سهم، فيما انخفض سهم أدنوك للتوزيع بنسبة 0.3% عند 3.99 درهم، وبتداولات قاربت 19 مليون سهم كذلك.

وانخفض سهم الدار العقارية بنسبة 0.9% عند 8.66 درهم، وبتداولات قاربت 14 مليون سهم، فيما ارتفع سهم بروج بي إل سي بنسبة 0.4% عند 2.56 درهم، وبتداولات تجاوزت 19 مليون سهم.

كما ارتفع سهم أمريكانا للمطاعم بنسبة 2% عند 2.06 درهم، وبتداولات تجاوزت 8 ملايين سهم، فيما صعد سهم ألفا ظبي القابضة بنسبة 1.8% عند 8.16 درهم، وبتداولات قاربت 13 مليون سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم أدنوك للغاز، حيث انخفض بنسبة 0.9% عند 3.43 درهم، وبتداولات تجاوزت 53 مليون سهم.

بورصة البحرين تغلق تعاملاتها على مكاسب بنسبة 0.26%

أنهت بورصة البحرين تعاملاتها أمس ، على ارتفاع؛ بدعم قطاعات المواد الأساسية والمال والاتصالات والسلع الاستهلاكية الكمالية.

ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.26%، إلى مستوى 2041 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.13 مليون سهم بقيمة 418.4 ألف دينار، توزعت على 89 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم مجمع البحرين للأسواق الحرة بـ 1.85%، تلاه سهم بيبون بـ 0.87%، وسهم بنك البحرين الوطني بـ 0.75%، وسهم ألمنيوم البحرين بـ 0.52%.. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 520 ألف سهم بسعر 0.222 دينار للسهم، تلاه سهم بنك جي إف إتش بتداول 200 ألف سهم بسعر 0.590 دولار للسهم.

بورصة قطر تتراجع 0.84% عند الإغلاق بضغط 6 قطاعات

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء منخفضة؛ بضغط تراجع 6 قطاعات.

تراجع المؤشر العام بنسبة 0.84% ليصل إلى النقطة 10321.23، فاقداً 87.54 نقطة عن مستوى الثلاثاء.

أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات في مقدمتها قطاع النقل بـ1.84%، بينما ارتفع قطاع التأمين بـ0.16%.

ارتفعت السيولة إلى 417.02 مليون ريال، مقابل 396.44 مليون ريال الثلاثاء، وتراجعت أحجام التداول عند 136.02 مليون سهم، مقارنةً بـ145.72 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 24.02 ألف صفقة، مقابل 24.79 ألف صفقة الثلاثاء.

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «ناقلات» تراجعات الأسهم البالغ عددها 37 سهماً بـ2.44%، وارتفع سعر 12 سهماً على رأسها بنك لشا بـ9.98%، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم بنك لشا في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 15.14 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 46.50 مليون ريال.

مؤشر بورصة مسقط يرتفع بنسبة 0.62%

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الأربعاء، بنسبة 0.62%؛ ليغلق عند مستوى 7,348.49 نقطة، رابحًا 45.19 نقطة عن مستوياته بجلسة الثلاثاء.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها المالي بنسبة 0.67%؛ مدفوعًا بارتفاع سهم بنك ظفار القيادي بنسبة 3.14%، وارتفع الأنوار للاستثمارات القيادي بنسبة 3.13%.

وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم المركز المالي على المتراجعين بنسبة 3%.

وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.42%، مع صدار سهم الكروم العمانية للرابحين بنسبة 5.66%، وارتفع فولتامب للطاقة القيادي بنسبة 2.3%.

وكان الخدمات أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.11%؛ مدفوعًا بارتفاع سهم أوكيو لشبكات الغاز القيادي بنسبة 1.44%، وارتفع سهم اسياد للنقل البحري القيادي بنسبة 1.41%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 137.92% إلى 163.1 مليون ورقة مالية، مقابل 68.55 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 104.93% إلى 44.53 مليون ريال، مقارنةً بنحو 21.73 مليون ريال جلسة الثلاثاء.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجمًا وقيمةً بتداول 47.33 مليون سهم، بقيمة تداول 9.09 مليون ريال.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 691 • الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

بورصات عالمية

استقرار الأسهم الأوروبية وسط ضغوط التكنولوجيا

تحركت الأســـهم الأوروبية قرب مستوياتها المستقرة في مســـتهل تعاملات الأربعاء، في ظل صعوبة اكتساب زخم صعودي بعد موجة بيع حادة لأســـهم التكنولوجيا عالميًا واســـتمرار تشـــدد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ما حدّ من شـــهية المســـتثمرين للمخاطرة، بحسب «إنفستنج».

واستقر مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي، بينما تراجع مؤشـــر «داكس» الألماني بنســـبة 0.6%، في المقابل، ارتفع مؤشر «كاك 40» الفرنســـي بنسبة 0.1%، فيما انخفض كل من مؤشـــر «فوتســـي إم آي بي» الإيطالي ومؤشر «فوتسي 100» البريطاني بنسبة 0.2%.

ويأتي الأداء الضعيف للأسواق بعد تراجع حاد في أسهم التكنولوجيا دفع المؤشـــر الأوروبي الرئيسي إلى أدنى مستوياته في أكثر من أسبوع خلال جلسة الثلاثاء.

وبات المستثمرون أكثر حذرًا تجاه التقييمات المرتفعة للغاية لشركات التكنولوجيا والإنفاق الضخم على الذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع تقييم تأثير السياسة النقدية المتشددة للاحتياطي الفيدرالي على النمو الاقتصادي.

وقالت داني هيوســـون، رئيســـة التحليل المالي لدى «إيه جيه بيل»: «تم استبدال الخوف من تفويت الفرص الاســـتثمارية بالخوف من تكبد خســـائر إذا لم تستمر الأرباح القوية المتوقعة للشـــركات فـــي النمو بالوتيرة نفسها.»

وأضافت أن الأســـهم المطروحة حديثًـــا في البورصة غالبًا مـــا تدخل مرحلة من التقلبـــات، مع اتجاه بعض المســـتثمرين إلى جنـــي الأرباح، بينمـــا يقيّم آخرون مستويات الأسعار المناسبة للدخول.

ووفقًـــا لأداة «فيد ووتش» التابعة لبورصة شـــيكاغو التجارية، تضع أسواق الدخل الثابت احتمالًا برفع الفائدة بنحو 50 نقطة أســـاس بحلول نهاية العام، مع احتمال يقارب 40% لاتخاذ الاحتياطي الفيدرالي خطوة جديدة في هذا الاتجاه اعتبارًا من يوليو.

وفي منطقـــة اليورو، لا تزال المؤشـــرات الاقتصادية المســـتقبلية تشـــير إلى تباطؤ هيكلي في النمو، في وقت يجد فيه البنك المركزي البريطاني نفســـه مضطرًا للإبقاء علـــى تكاليف الاقتـــراض مرتفعـــة لمواجهة الضغوط التضخمية المستمرة الناتجة عن الاضطرابات الجيوسياسية الأخيرة في الشرق الأوسط.

أما في المملكة المتحدة، فيواجه المستثمرون تحديات إضافية تشمل ضعف النمو الاقتصادي واستمرار أسعار الفائـــدة المرتفعة من البنك المركـــزي البريطاني، إلى جانب تداعيات سياســـية عقب الاســـتقالة المفاجئة لرئيس الوزراء، كير ستارمر.

محو تريليون دولار من سوق الأسهم الأمريكية بيوم واحد

تعرضت الأسهم الأمريكية لموجة بيع واسعة النطاق، مع تزايد الضغوط على شـــركات التكنولوجيا وصانعي رقائق الذاكرة، ما أعاد إلى الواجهة التســـاؤلات حول ما إذا كانت طفرة الذكاء الاصطناعـــي تقترب من مرحلة الفقاعة.

وبحســـب "CNBC" فقدت الأســـواق الأمريكية نحو تريليون دولار من قيمتها السوقية في جلسة واحدة، مع التراجع الحاد لأســـهم كبرى شركات التكنولوجيا، حيث هبط سهم Nvidia بنسبة 3.77%، بينما انخفض سهم Tesla بنســـبة 5.70%، وتراجع ســـهم Micron بنسبة 12.19%.

وتعرض مؤشـــر Nasdaq Composite (IXIC)، الذي يضم أكبر شركات التكنولوجيا، لضغوط قوية ليتراجع بنحو 2.1%، ما قاد موجة الهبوط في وول ستريت، كما انخفض مؤشر S&P 500 (GSPC) بنسبة 1.4%، فيما تراجع مؤشـــر Dow Jones Industrial Average (DJI) بشكل طفيف.

وتلقى قطاع التكنولوجيا ضربة إضافية مع اســـتمرار الضغوط على الأســـهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في وقت واصل سهم SpaceX (SPCX) تراجعه للجلسة الثالثة على التوالي، قبل أن يقلص جزءاً من خسائره.

وزادت عمليات البيع المكثفة لأســـهم عملاقي رقائق الذاكرة الكوريـــن SK Hynix وSamsung من المخاوف بشأن ارتفاع تقييمات شـــركات الذكاء الاصطناعي إلى مســـتويات مبالغ فيها، وهو ما أعاد طرح تساؤلات بين المستثمرين حول ما إذا كانت فقاعة الذكاء الاصطناعي تقترب من الانفجار.

بورصات عالمية

الأسهم الآسيوية تتماسك وسط هدوء التوترات ومخاوف تقييمات التكنولوجيا

تحركت الأسهم الآسيوية ضمن نطاق ضيق خلال تعاملات الأربعاء، مع تقييم المستثمرين لانحسار التوترات في الشرق الأوسط مقابل استمرار المخاوف بشأن التقييمات المرتفعة لأسهم التكنولوجيا، عقب موجة بيع حادة طالت الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي عالميًا، بحسب «إنفستنج».

وكانت الأسهم الكورية الجنوبية الأفضل أداءً خلال، حيث استعادت جزءًا من خسائرها بعد هبوطها بنحو 10% في الجلسة السابقة، إلا أن القلق المستمر بشأن المبالغة في تقييم أسهم التكنولوجيا حدّ من المكاسب بشكل عام.

وتحسنت معنويات المستثمرين بعد ظهور مؤشرات على عودة حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز تدريجيًا إلى طبيعتها عقب تراجع حدة التوتر بين إيران وإسرائيل. كما ساهمت التقارير التي أفادت بأن المزيد من السفن العالقة في الخليج منذ اندلاع الصراع تستعد لعبور الممر المائي الاستراتيجي في تهدئة المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية.

وتأثرت الأسواق الإقليمية بأداء ضعيف في «وول ستريت»، بعدما تسببت موجة بيع واسعة لأسهم شركات صناعة الرقائق في الضغط على المؤشرات الأمريكية. واستقرت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» خلال التداولات الآسيوية.

وقفز مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي بنسبة 2.2% في تعاملات متقلبة، مستردًا جزءًا من خسائر الثلاثاء التي بلغت 10%، وهي أكبر خسارة يومية له منذ مارس، مع عودة المستثمرين إلى شراء أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات التي تعرضت لضغوط بيعية قوية.

وجاء هذا الارتداد بعد موجة بيع حادة طالت أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي عالميًا في الجلسة السابقة، وسط تساؤلات حول التقييمات المرتفعة التي دفعتها طفرة الذكاء الاصطناعي والعوائد طويلة الأجل المتوقعة من هذا القطاع سريع النمو.

كما ازداد حذر المستثمرين تجاه السوق الكورية الجنوبية بعد أن رفضت مؤسسة «إم إس سي آي» إعادة تصنيف البلاد كسوق متقدمة، مشيرة إلى استمرار العقبات المتعلقة بسهولة الوصول إلى السوق، خاصة في سوق الصرف الأجنبي.

وفي اليابان، تذبذب مؤشر «نيكي 225» بين المكاسب والخسائر قبل أن يتراجع بنسبة 0.8%، بينما انخفض مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقًا بنسبة 0.4%.

كما ضغطت الإشارات المتشددة الواردة في ملخص آراء اجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي الياباني في يونيو على السوق، حيث أبدى بعض صناع السياسات تأييدهم لمزيد من رفع أسعار الفائدة بعد قرار البنك المركزي رفعها إلى 1.0% الأسبوع الماضي.

عقود «وول ستريت» الآجلة ترتفع بدعم التكنولوجيا وترقب نتائج «مايكرون»

ارتفعت العقود الآجلة لمؤشري «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك» الأمريكيين، خلال تعاملات الأربعاء، بعد جلستين متتاليتين من التراجع، مع عودة المستثمرين إلى أسهم التكنولوجيا عقب موجة بيع حادة، بينما تترقب الأسواق نتائج شركة «مايكرون تكنولوجي»، بحسب «رويترز».

وتراجعت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز» بمقدار 50 نقطة أو 0.1%، في حين ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر « ستاندرد آند بورز 500» بمقدار 15.5 نقطة أو 0.21%، وصعدت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بمقدار 164.25 نقطة أو 0.55%.

وكانت المخاوف المتعلقة بالإنفاق الضخم الممول بالديون من قبل شركات التكنولوجيا العملاقة، إلى جانب احتمالات تبني مجلس الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية أكثر تشددًا، قد تسببت في موجة التراجع خلال الجلسات السابقة، ما أدى إلى تبخر أكثر من تريليون دولار من القيمة السوقية لمؤشر «ناسداك 100».

وارتفعت أسهم شركات تصنيع رقائق الذاكرة في تداولات ما قبل افتتاح السوق بعد خسائر حادة في الجلسة السابقة، حيث صعد سهم «مايكرون تكنولوجي» بنسبة 3.8% وسهم «ساندیسك» بنسبة 2.9%.

وزادت حالة التقلب في الأسواق من أهمية نتائج «مايكرون» المنتظرة بعد إغلاق جلسة التداول، باعتبارها من أبرز المستفيدين من الطلب المتزايد على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وكان سهم الشركة قد قفز بأكثر من 268% منذ بداية عام 2026، رغم تراجعه بنسبة 13% الثلاثاء.

وقال جاي وودز، كبير استراتيجيي الأسواق لدى «فريدوم كابيتال ماركتس»: «الجميع يراقب نتائج مايكرون لأنها تمثل نموذجًا لما شهدناه خلال موجة الصعود الأخيرة. أعتقد أن الشركة ستحقق نتائج قوية للغاية كما يتوقع المستثمرون، لكنني لا أتوقع استمرار السهم في الارتفاع.»

وأضاف أن السهم تراجع عقب ستة من آخر ثمانية إعلانات أرباح، رغم أن الشركة كانت تحقق نتائج تفوق التوقعات.

كما واصل المستثمرون متابعة تطورات الشرق الأوسط، بعد أن قدمت الولايات المتحدة وإيران روايات متباينة بشأن عدد من القضايا الرئيسية، من بينها الحوافز المالية المقدمة لإيران، والسيطرة على مضيق هرمز، والحرب الإسرائيلية في لبنان.

وفي الوقت نفسه، ساهم التفاؤل بشأن اقتراب نهاية الحرب وتوقعات النمو القوي لأرباح الشركات في وضع مؤشر « ستاندرد آند بورز 500» على مسار تحقيق أقوى مكاسب فصلية له منذ ست سنوات، رغم استمرار توقعات ارتفاع أسعار الفائدة.

Internal Use Only

KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

24 يونيو 2026

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية		القيمة	أداء المؤشرات			
			اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	▼	9,145.71	(14.0)	(0.15%)	(1.70%)	(3.71%)
مؤشر رئيسي 50	▲	9,682.38	1.5	0.02%	0.52%	11.44%
مؤشر السوق الرئيسي	▲	8,791.16	72.2	0.83%	1.44%	5.89%
مؤشر السوق العام	▲	8,710.75	1.1	0.01%	(1.18%)	(2.21%)
القيمة السوقية (مليون د.ك)	▲	52,384.59	6.6	0.01%	(1.31%)	(2.15%)

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

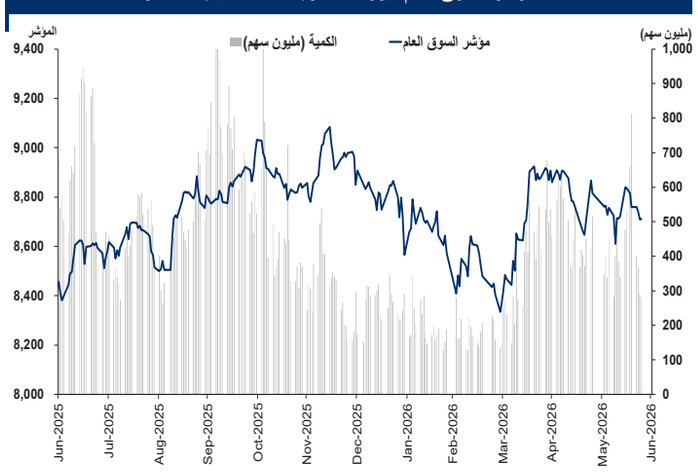

عوائد القطاعات

القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,710.8	0.01%	(1.18%)	(2.21%)
الطاقة	▼	1,795.4	(0.03%)	(3.14%)	3.49%
مواد أساسية	▼	861.6	(0.11%)	0.71%	3.35%
صناعية	▼	751.9	(0.23%)	(0.55%)	(0.76%)
سلع إستهلاكية	▲	1,223.3	1.11%	(4.36%)	(10.03%)
رعاية صحية	▲	749.9	28.83%	32.99%	26.90%
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,379.1	0.61%	2.04%	(0.18%)
إتصالات	▲	1,433.7	0.07%	(0.01%)	16.98%
بنوك	▼	2,072.1	(0.22%)	(2.20%)	(4.51%)
التأمين	▲	2,012.4	0.91%	3.20%	3.31%
العقار	▼	2,025.5	(0.10%)	(0.07%)	(0.19%)
خدمات مالية	▼	1,773.7	(0.34%)	(1.00%)	(7.64%)
تكنولوجيا	▼	4,903.4	(0.15%)	45.57%	414.51%
منافع	=	376.3	0.00%	2.88%	(4.03%)

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي 2026	المتوسط اليومي 2025
الكمية المتداولة (مليون سهم)	279.2	(3.9%)	326.7	421.2
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	83.5	1.9%	85.1	107.8
عدد الصفقات	20,714	(4.6%)	21,355	21,022

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
وطني	▼	0.810	-3.0	-0.4%	7,577	9,341	9%	4.3%	12.9	1.74	7,435.7	1.063	0.810
خليج ب	▼	0.356	-1.0	0%	1,272	3,566	18%	2.5%	28.5	1.80	1,492.4	0.363	0.304
تجاري	▼	0.475	-4.0	-1%	2	5	0%	5.0%	8.9	1.38	1,040.8	0.700	0.451
اهلي	▼	0.266	-2.0	-1%	431	1,623	12%	3.7%	11.2	1.12	731.1	0.301	0.263
الدولي	=	0.259	0.0	0%	484	1,869	49%	2.9%	15.8	1.32	486.4	0.282	0.242
برقان	▼	0.187	-1.0	-1%	194	1,037	10%	3.2%	17.4	0.84	711.7	0.269	0.187
بيتك	=	0.770	0.0	0%	10,275	13,339	7%	3.1%	23.8	2.71	15,223.3	0.807	0.707
بنك بوبيان	▼	0.644	-2.0	0%	1,258	1,949	4%	1.1%	30.3	3.21	3,039.4	0.697	0.617
بنك وربة	▼	0.279	-2.0	-1%	2,351	8,397	20%	1.8%	26.2	1.64	1,317.8	0.306	0.246
البنوك				-2.2%	23,846	41,127		3.1%	17.4	1.64	31,479		
سنرجي	▼	0.242	-4.0	-2%	89	368	218%	0.0%	72.9	2.57	24.5	0.287	0.131
بترولية	=	0.628	0.0	0%	0	0	1%	6.9%	10.9	1.03	113.5	0.834	0.535
نابسكو	=	1.475	0.0	0%	0	0	0%	6.2%	9.5	2.31	143.1	1.885	1.142
بيت الطاقة	=	0.268	0.0	0%	0	2	145%	0.0%	NM	4.10	12.1	0.323	0.186
آبار	▲	0.184	1.0	1%	6	31	15%	3.6%	12.3	0.59	46.6	0.235	0.136
ألفتاقا	=	0.270	0.0	0%	425	1,580	91%	1.1%	21.6	1.78	153.0	0.313	0.231
الطاقة				-3.1%	520	1,981		4.9%	12.3	2.05	493		
سكب ك	▼	0.455	-5.0	-1%	8	17	3%	1.1%	13.1	1.56	29.6	0.720	0.434
بوبيان ب	▼	0.685	-1.0	0%	1,543	2,252	22%	3.6%	13.7	1.54	366.4	0.702	0.545
الكوت	▲	0.895	3.0	0%	0	0	0%	4.5%	15.2	2.30	90.3	2.145	0.702
مواد أساسية				3.4%	1,551	2,270		3.6%	13.7	1.56	486		
الخصوصية	▲	0.240	2.0	1%	46	195	44%	1.2%	18.4	1.26	45.0	0.242	0.137
اسمنت	=	0.439	0.0	0%	156	355	4%	1.5%	33.9	1.40	313.0	0.457	0.319
كابلات	▼	1.794	-46.0	-3%	58	32	15%	3.9%	18.1	1.23	373.5	2.280	1.708
سفن	▼	0.693	-10.0	-1%	173	248	40%	3.6%	14.8	1.76	137.4	0.882	0.685
بورتلاند	▲	0.600	10.0	2%	277	456	11%	6.7%	47.4	0.78	60.1	0.779	0.542
ورقية	▲	0.205	2.0	1%	3	16	7%	3.4%	30.6	1.14	20.3	0.427	0.164
معادن	▼	0.163	-4.0	-2%	20	127	112%	4.3%	NM	1.95	14.7	0.200	0.091
أسيكو	▲	0.453	2.0	0%	1,124	2,525	74%	0.0%	NM	6.06	149.7	0.528	0.064
الوطنية للبناء	▲	0.284	10.0	4%	1,421	5,038	26%	3.5%	34.5	1.15	102.0	0.294	0.190
المعدات	▲	0.187	3.0	2%	132	706	391%	0.0%	NM	1.78	15.0	0.380	0.086
إستهلاكية	▲	0.100	0.5	1%	108	1,082	71%	0.0%	NM	1.01	30.0	0.129	0.093
مخازن	▲	0.143	1.0	1%	2,088	14,455	35%	1.3%	NM	1.11	365.0	0.209	0.126
تنظيف	▼	0.264	-4.0	-1%	2,544	9,465	650%	1.1%	17.0	1.72	65.9	0.303	0.059
المعامل	=	0.322	0.0	0%	3	10	3%	4.6%	9.8	1.12	44.0	0.370	0.305
هيومن سوفت	▲	2.450	10.0	0%	168	69	14%	11.2%	9.6	4.00	330.2	2.760	2.302
امتيازات	▼	0.382	-20.0	-5%	4	10	1%	0.0%	6.1	4.04	15.3	0.450	0.140
المشتركة	▼	1.000	-3.0	0%	1,506	1,514	38%	3.0%	10.8	2.33	171.1	1.150	0.631
يوبك	▼	0.184	-3.0	-2%	59	320	12%	0.0%	NM	0.67	69.5	0.345	0.135
مبرد	▼	0.120	-2.0	-2%	93	774	67%	4.2%	13.0	0.97	19.6	0.135	0.089
المتكاملة	▲	0.446	2.0	0%	1,864	4,193	83%	3.4%	21.4	1.72	112.8	0.598	0.377
قيوين ا	=	0.142	0.0	0%	0	0	4%	4.3%	6.3	0.78	51.5	0.270	0.079
جي تي سي	▼	0.509	-8.0	-2%	133	260	13%	5.5%	10.6	1.33	76.4	0.539	0.403
صناعية				-0.6%	11,981	41,851		3.6%	15.9	1.30	2,582		
مواشي	▼	0.099	-1.3	-1%	49	497	21%	0.0%	NM	1.32	20.7	0.155	0.082
ميزان	▲	1.124	14.0	1%	949	850	17%	4.0%	19.0	2.56	349.3	1.800	1.017
سلع الاستهلاكية				-4.4%	998	1,347		4.0%	19.0	1.94	370		
التقدم	▲	0.544	4.0	1%	0	0	1%	1.1%	NM	2.19	107.7	0.725	0.387
ميدان	▲	1.241	391.0	46%	26	31	0%	1.2%	37.9	2.81	251.3	0.910	0.616
رعاية صحية				33.0%	26	31		3.6%	37.9	2.50	359		

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
سينما	▼	1.320	-28.0	-2%	2	1	1%	5.5%	6.9	1.21	122.2	1.639	1.031
فنادق	▼	0.170	-8.0	-4%	4	21	10%	0.0%	15.7	1.36	10.6	0.291	0.165
ايفا فنادق	▲	0.676	8.0	1%	2,906	4,272	43%	0.0%	26.9	4.62	246.1	1.272	0.614
أولى وقود	▲	0.377	22.0	6%	7,254	19,280	104%	2.1%	24.0	1.95	167.8	0.498	0.217
منتزهات	▲	0.133	3.0	2%	0	2	11%	2.5%	31.5	0.79	28.8	0.154	0.102
الجزيرة	▲	1.792	3.0	0%	108	60	19%	4.7%	24.7	8.49	394.2	1.905	1.302
السور	▲	0.314	7.0	2%	472	1,453	5%	2.2%	23.8	1.36	132.1	0.442	0.240
فيوتشر كيد	▼	0.102	-1.0	-1%	72	708	165%	0.0%	NM	0.96	12.2	0.147	0.092
النخيل	▲	0.264	8.0	3%	27	103	56%	2.3%	13.5	2.10	13.8	0.555	0.179
الغانم	▼	0.919	-12.0	-1%	1,145	1,241	27.9%	5.8%	11.7	3.46	331.5	1.082	0.927
ترولي	▲	0.885	4.0	0%	144	162	24.3%	0.0%	26.6	6.95	243.4	0.999	0.711
الخدمات الاستهلاكية				2%	12,133	27,305		2.5%	23.9	1.95	1,703		
زين	▲	0.599	5.0	1%	1,858	3,099	10%	5.8%	9.8	2.05	2,592	0.616	0.478
أريد	▼	1.910	-29.0	-1%	60	31	2%	7.8%	11.8	1.70	957.2	2.156	1.080
أس تي سي	▼	0.649	-16.0	-2%	1,092	1,652	12%	5.9%	18.9	3.07	648.2	0.769	0.550
ديجتس	▲	1.740	110.0	7%	380	220	24%	0.0%	NM	19.07	186.9	1.850	0.141
إتصالات				0.0%	3,390	5,002		5.9%	11.8	2.56	4,384		
كويت ت	▲	0.480	4.0	1%	6	13	3%	8.0%	15.8	0.68	114.3	0.586	0.384
خليج ت	=	1.000	0.0	0%	18	18	0%	0.0%	9.1	1.05	283.8	1.148	0.710
اهلية ت	▲	0.688	20.0	3%	0	0	2%	4.3%	8.6	0.99	172.0	0.885	0.609
وربة ت	▲	0.180	1.0	1%	13	72	29%	8.1%	11.4	0.83	44.0	0.213	0.140
الاعادة	=	0.359	0.0	0%	0	0	0.4%	4.2%	6.4	1.12	122.8	0.475	0.282
أولى تكافل	▲	0.213	6.0	3%	4	17	26.7%	0.0%	NM	2.30	35.5	0.245	0.130
وثاق	▲	0.112	2.0	2%	83	750	151%	0.0%	14.1	2.27	12.3	0.179	0.073
ب ك تأمين	=	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	7.2	0.80	28.5	0.191	0.191
التأمين				3.2%	123	869		8.0%	9.1	1.02	813		
صكوك	=	0.085	0.0	0%	56	662	31%	0.0%	6.4	1.11	48.6	0.093	0.057
عقارات ك	=	0.354	0.0	0%	749	2,120	358%	0.0%	2.6	0.21	45.9	0.424	0.298
متحدة	▲	0.275	3.0	1%	790	2,882	16%	0.0%	66.5	1.91	393.4	0.303	0.155
وطنية	▼	0.115	-2.0	-2%	1,291	11,067	113%	0.0%	NM	0.98	251.2	0.133	0.063
صالحية	▲	0.403	2.0	0%	512	1,267	31%	3.6%	35.4	1.37	251.2	0.420	0.360
تمدين ع	=	0.417	0.0	0%	0	0	1%	4.0%	8.3	0.58	167.4	0.480	0.345
اجيال	=	0.309	0.0	0%	0	0	1%	6.4%	10.4	0.46	64.6	0.335	0.245
ع عقارية	▲	0.181	9.0	5%	450	2,512	83%	1.4%	NM	1.59	69.9	0.315	0.086
الإنمـاء	▲	0.121	1.0	1%	215	1,780	101%	4.1%	13.3	1.13	42.4	0.134	0.073
المباني	▼	0.934	-4.0	0%	1,043	1,114	10%	2.1%	21.5	2.02	1,464	1.118	0.809
إنجازات	▲	0.164	3.0	2%	5	30	5%	3.6%	19.7	0.93	55.5	0.235	0.095
التجارية	▼	0.191	-3.0	-2%	718	3,728	33%	1.5%	21.6	1.21	373.0	0.226	0.170
سنام	▲	0.342	2.0	1%	1,985	5,836	151%	0.0%	32.1	3.03	75.4	0.350	0.157
أعيان ع	▼	0.185	-3.0	-2%	69	373	51%	3.2%	19.6	1.16	76.9	0.194	0.096
عقار	▲	0.095	0.3	0%	9	99	24%	3.1%	16.1	0.74	22.1	0.114	0.075
العقارية	▼	0.065	-1.7	-3%	95	1,463	73%	0.0%	4.0	4.19	12.2	0.086	0.040
مزايا	▼	0.079	-1.2	-2%	61	779	24%	0.0%	23.5	0.91	42.3	0.094	0.064
تجارة	▲	0.163	6.0	4%	794	4,986	114%	3.1%	28.1	1.40	60.3	0.166	0.066
أركان	▲	0.280	4.0	1%	29	105	47%	3.9%	31.2	1.81	87.2	0.382	0.118
أرجان	▼	0.128	-2.0	-2%	452	3,480	188%	0.0%	NM	0.52	37.3	0.187	0.086
منشآت	▲	0.222	3.0	1%	54	246	10%	2.3%	5.7	1.58	71.5	0.256	0.175
م الاعمال	▼	0.086	-0.9	-1%	351	4,037	112%	0.0%	19.9	0.98	51.1	0.130	0.072
مينا	▲	0.109	2.0	2%	285	2,615	124%	0.0%	NM	1.17	20.7	0.139	0.094
مراكز	▼	0.194	-6.0	-3%	294	1,506	302%	0.0%	9.7	1.27	26.9	2.660	0.136
مشاعر	▼	0.119	-1.0	-1%	2	15	44%	4.1%	10.8	1.12	19.1	0.132	0.081
المساكن	=	0.055	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	NM	-3.89	5.4	0.066	0.049

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
دلقان	=	0.104	0.0	0%	0	0	161%	0.0%	2.8	0.92	6.9	0.338	0.084
ثريا	▲	0.444	2.0	0%	86	194	32%	0.0%	NM	3.21	65.0	0.471	0.104
أسس	=	0.199	0.0	0%	0	1	42%	2.5%	9.0	1.18	21.7	0.249	0.154
بيتك ريت	=	1.211	0.0	0%	9	7	21%	0.1%	NA	NA	28.6	1.311	1.124
العقار				-0.1%	10,401	52,903		3.2%	16.1	1.16	3,958		
كويتية	▲	0.191	3.0	2%	1,987	10,513	50%	9.4%	7.0	0.81	105.3	0.256	0.168
تسهيلات	=	0.275	0.0	0%	0	0	2%	7.2%	10.1	0.83	139.7	0.310	0.230
ايفا	▼	0.383	-2.0	-1%	702	1,827	62%	0.0%	49.9	1.84	228.6	0.469	0.322
استثمارات	▲	0.276	2.0	1%	634	2,328	23%	9.0%	17.1	1.16	220.0	0.346	0.233
مشاريع	▼	0.077	-0.2	0%	861	11,120	19%	0.0%	27.0	0.62	397.8	0.094	0.072
ساحل	▲	0.075	0.7	1%	53	720	38%	0.0%	NM	0.72	34.6	0.084	0.056
البيت	▼	0.084	-0.2	-1%	278	3,327	101%	0.0%	NM	0.78	33.4	0.097	0.066
أرزان	=	0.344	0.0	0%	740	2,140	37%	0.6%	20.1	1.55	330.9	0.381	0.251
المركز	▼	0.136	-2.0	-1%	20	145	8%	5.8%	53.4	0.64	68.7	0.179	0.128
كميفك	▲	0.170	8.0	5%	386	2,306	96%	0.0%	NM	1.41	37.4	0.195	0.136
الاولى	▼	0.124	-3.0	-2%	625	4,996	277%	0.0%	5.2	1.36	55.3	0.168	0.034
الخليجي	▲	0.502	3.0	1%	75	151	5%	0.0%	NM	40.38	204.1	0.709	0.401
أعيان	▲	0.295	1.0	0%	1,134	3,854	121%	2.5%	21.0	1.70	195.9	0.299	0.174
بيان	▲	0.076	1.1	1%	174	2,290	105%	0.0%	17.3	1.34	18.0	0.101	0.055
أصول	▲	0.301	11.0	4%	302	1,003	96%	0.0%	25.6	2.72	38.1	0.406	0.185
كفيك	▲	0.140	7.0	5%	0	0	11%	0.0%	27.5	1.15	34.4	0.189	0.118
كامكو	▼	0.179	-1.0	-1%	0	0	34%	5.6%	13.0	0.93	61.3	0.232	0.116
وطنية د ق	=	0.144	0.0	0%	116	806	171%	1.3%	38.3	0.83	35.8	0.186	0.102
يونيكاب	▼	0.308	-6.0	-2%	75	242	22%	0.0%	61.1	3.86	68.9	0.403	0.237
مدار	▼	0.132	-6.0	-4%	895	6,715	114%	0.0%	NM	1.23	27.3	0.185	0.090
الديرة	▼	0.593	-7.0	-1%	407	677	230%	0.8%	20.0	1.55	61.2	0.872	0.330
الصفاة	▼	0.178	-1.0	-1%	489	2,744	103%	2.8%	28.3	1.63	59.3	0.297	0.138
اكتتاب	▼	0.033	-0.5	-1%	294	8,575	279%	0.0%	NM	9.74	10.5	0.050	0.015
نور	▼	0.415	-12.0	-3%	869	2,057	31%	3.6%	6.2	1.25	211.8	0.504	0.330
تمدين أ	=	1.310	0.0	0%	0	0	0%	3.7%	16.0	0.71	262.0	1.525	0.689
الإماراتية	▼	0.117	-1.0	-1%	15	132	24%	0.0%	NM	1.62	20.6	0.297	0.085
آسيا	▼	0.041	-0.1	0%	134	3,244	45%	0.0%	NM	0.70	33.3	0.062	0.037
راسيات	▼	0.538	-1.0	0%	975	1,809	107%	0.0%	25.4	5.06	80.7	0.567	0.336
الامتياز	▼	0.076	-0.8	-1%	266	3,465	914%	0.0%	NM	0.09	7.9	0.087	0.039
منازل	▼	0.051	-0.2	0%	133	2,614	122%	0.0%	NM	2.82	22.0	0.074	0.038
صناعات	=	0.243	0.0	0%	1,133	4,690	25%	2.1%	13.6	1.05	614.9	0.310	0.226
وربة كبيتل	▲	0.790	7.0	1%	85	108	64%	0.0%	NM	7.65	23.7	0.967	0.235
التخصيص	▼	0.120	-1.0	-1%	525	4,378	93%	0.0%	NM	1.27	47.8	0.156	0.080
تحصيلات	▼	0.141	-2.0	-1%	1	10	13%	0.0%	NM	4.62	23.3	0.485	0.078
فالمور	▲	0.205	1.0	0%	2	8	2%	6.7%	5.9	1.68	242.6	0.250	0.180
جي اف اتش	▼	0.180	-2.0	-1%	1,776	9,845	58%	4.2%	15.5	2.46	689.9	0.202	0.102
إنوفست	▼	0.097	-0.6	-1%	100	1,021	274%	0.0%	NM	0.82	29.8	0.135	0.084
عمار	▼	0.107	-2.0	-2%	75	705	61%	0.0%	28.7	0.92	20.9	0.126	0.068
المنار	▼	0.114	-1.0	-1%	9	80	29%	3.5%	10.7	1.01	30.1	0.133	0.066
البورصة	▼	3.010	-21.0	-1%	935	309	20%	4.2%	23.0	7.09	604.3	4.304	2.627
بيوت	▼	0.337	-4.0	-1%	705	2,074	61%	7.0%	14.2	1.90	101.1	0.459	0.330
خدمات مالية				-1.0%	17,987	103,027		3.9%	20.0	1.34	5,533		
الأنظمة	▼	0.674	-1.0	0%	422	627	202%	0.0%	NM	6.06	67.4	0.699	0.098
تكنولوجيا				45.6%	422	627		0.0%	NM	6.06	67		
شمل الزور	=	0.143	0.0	0.0%	128	889	15%	4.9%	9.8	1.11	157.3	0.174	0.136
منافع				2.9%	128	889		4.9%	9.8	1.11	157		
اجمالي بورصة الكويت				-1.2%	83,506	279,228		2.39%	15.80	1.35	52,385		

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية محتسب على اساس الاسعار الحالية وصافي الارباح لـ 12 شهر المنتهية في 31 مارس 2026. مضاعف السعر للقيمة الدفترية محتسب على اساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 مارس 2026. العائد الجاري للأسهم محتسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل مفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2026

كشف المتلاعبين بالأسماء جزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين

إيماناً بأهمية المشـــاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوســـيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حـــول القضايا والملفـــات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشـــاكل التي تتضمن مخاطر، أو تســـلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمســـتثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" اســـتبياناً شـــهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في اســـتبيان يونيو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف " كشف المتلاعبين بالأســـماء كجزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين".

التساؤل مســـتحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتســـم بالشـــفافية وريادة، وسؤال اســـتبيان يونيو يأتي عن كشف أســـماء المخالفين والجزاءات الواقعة وأنـــواع المخالفات والتلاعبات في إطار الردع المجتمعي المكمل للقوانين الجزائية.

السؤال

هل تؤيد كشف أسماء مرتكبي المخالفات والمتلاعبين في البورصة بالتفاصيل؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على ( ) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

هل احتكار القلة في القطاع المصرفي مؤشر إيجابي للاقتصاد؟

بقلم - د. محمد غازي المهنا
دكتوراة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال
m7md_almuhanna@hotmail

يؤدي تنوع البنوك العالمية في الدولة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز مستويات المنافسة، ورفع جودة الخدمات. يتيح هذا التنوع فرصاً واسعة للحصول على التمويل الدولي للمشروعات التنموية الكبرى، ونقل أحدث التقنيات والخبرات المصرفية إلى الأسواق المحلية.

تتجلى الفوائد الاقتصادية لتواجد وتنوع المؤسسات المالية في النقاط التالية:

- **جذب الاستثمارات وتسهيل تدفقات رأس المال:** وجود البنوك المؤثرة في النظام المالي يمنح المستثمرين العالميين ثقة أكبر، مما يسهل عمليات تدفق رؤوس الأموال لتمويل المشاريع.
- **نقل التكنولوجيا والابتكار المالي:** يُسهم التنافس بين البنوك العالمية والمحلية في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتطوير أدوات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى تنويع المنتجات والخدمات المالية المتاحة للشركات والأفراد.
- **تحسين فرص تمويل الأعمال والشركات:** يتيح تعدد المؤسسات المالية خيارات أوسع وأقل تكلفة لتمويل الشركات، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **تعزيز الاستقرار المالي:** يعمل التنوع المصرفي على توزيع المخاطر وتقليل الاعتماد على مؤسسة أو قطاع واحد، مما يسهم في دعم مرونة الاقتصاد المحلي تجاه الأزمات العالمية بالتعاون مع توجيهات البنوك المركزية.

دور البنوك في النظام المالي:

إلى جانب التمويل المباشر، تقوم البنوك بدور داعم لريادة الأعمال من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، إضافةً إلى الاستشارات المالية والإدارية. وبذلك، تساعد البنوك رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم، وتطوير نماذج أعمالهم، ولاحقاً تمكينهم من الوصول إلى الأسواق المالية عبر إدراج الأسهم أو إصدار أدوات مالية مختلفة.

البنوك المركزية:

تعد البنوك المركزية القوة الدافعة وراء اقتصاد كل بلد في العالم؛ فهي تلعب دوراً مهماً في نمو المجتمعات واستدامتها، وتستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات للسيطرة على الجوانب النقدية، ومن أبرزها: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، والبنك الوطني السويسري، وبنك إنجلترا، وبنك الشعب الصيني، وبنك اليابان.

تضمن البنوك المركزية صحة اقتصاد الدولة من خلال تنظيم كمية الأموال المتاحة في التداول، وتغيير أسعار الفائدة، وطباعة النقود إذا لزم الأمر، ووضع متطلبات الاحتياطي للبنوك. كما تشمل أدواتها عمليات السوق المفتوحة والتيسير الكمي (شراء أو بيع السندات والأوراق المالية الحكومية). تؤثر هذه الأموال المتداولة على اتجاهات الاقتصاد الجزئي (كإنفاق الأفراد وحصول الشركات على القروض) والاقتصاد الكلي (كالناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة، ومعدلات البطالة).

فكرة البنك المركزي:

هو مؤسسة مستقلة تكلفها الدولة بإدارة الوظائف المالية الرئيسية، مثل إصدار العملة الوطنية، والحفاظ على قيمتها، وتنظيم عرض النقد، ومتابعة كافة عمليات المصارف التجارية. ويُعرف البنك المركزي بأنه «مصرف الدولة»، حيث يقدم الخدمات المالية للحكومة وينفذ السياسات المالية والنقدية.

نشأة فكرة البنك المركزي:

تعد نشأة البنك المركزي مرحلة متقدمة من مراحل تطور البنوك التجارية في القرن التاسع عشر؛ حيث يُعد «المصرف السويدي المركزي» أقدم بنك مركزي في العالم (تأسس عام 1656م)، بينما يعتبر «بنك إنجلترا المركزي» (تأسس عام 1694م) الأول عالمياً في تطبيق كافة وظائف البنك المركزي وتطوير مبادئ الصرافة. ومنذ ذلك الوقت، انتشرت البنوك المركزية في أوروبا وفي العالم العربي (مثل مصر، والجزائر، وتونس، ولبنان). وقد تعزز هذا الانتشار عالمياً بعد توصية مؤتمر بروكسل في عام 1920م بضرورة تأسيس بنوك مركزية في كافة الدول لتعزيز التعاون الدولي في مجال النقد ودعم الاستقرار المصرفي.

تُمثّل البنوك أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد الحديث؛ حيث تقوم بوظائف مالية واستثمارية تجعلها أداة استراتيجية في دعم خطط التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولًا: الوظائف الأساسية للبنوك

تُعد البنوك وسطاء ماليين بين المدخرين والمستثمرين، وتقوم بعدة وظائف رئيسية، من أبرزها:

- **تعبئة المدخرات:** عبر استقطاب الأموال من الأفراد والشركات على شكل ودائع وسندات.
- **توجيه الاستثمار:** من خلال منح القروض للمشروعات السكنية والاستهلاكية، وتمويل القطاعات الإنتاجية.
- **تسهيل المعاملات المالية:** مثل إصدار وسائل الدفع، والتحويلات البنكية، وتمويل التجارة الداخلية والخارجية.
- **إدارة وتوزيع المخاطر:** عبر تنويع المحفظة الائتمانية وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء.
- **دعم الاستقرار المالي:** من خلال الالتزام بالتشريعات، وبناء الاحتياطيات، وتنفيذ السياسة النقدية بالتعاون مع البنك المركزي.

تلعب البنوك العالمية (سواء المؤسسات الدولية الكبرى أو البنوك المركزية) دوراً محورياً في رسم ملامح اقتصاد الدول. وتؤثر بشكل مباشر على الاستثمار، والسياسات النقدية، ومستويات السيولة، إلى جانب ربط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية. وينعكس تواجد البنوك العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني من خلال عدة محاور رئيسية:

دور المؤسسات المالية ومجموعات البنوك العالمية:

تواجد الفروع الإقليمية للبنوك التجارية والاستثمارية العالمية (مثل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي أو البنوك الكبرى المهيمنة عالمياً مثل البنوك الصينية) يعزز الاقتصاد المحلي في عدة جوانب:

- **جذب الاستثمار الأجنبي:** وجود هذه البنوك يسهل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويعزز ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي.
- **نقل المعرفة والتقنية:** إدخال أدوات مالية حديثة، وتطبيق معايير إدارة المخاطر العالمية، ورفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد.
- **تمويل المشاريع الكبرى:** تقديم القروض الضخمة وتوفير السيولة اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية، والتجارة الدولية عبر الحدود.

دور البنوك المركزية والاقتصاد الكلي:

البنوك المركزية هي العصب الرئيسي للسياسات

الاقتصادية والمالية للدولة؛ حيث تتركز أهميتها في:

● **ضبط التضخم والسيولة:** تستخدم البنوك المركزية أدوات نقدية رئيسية -مثل أسعار الفائدة- للتحكم في المعروض النقدي والسيطرة على مستويات التضخم ودعم النمو الاقتصادي.

● **استقرار العملة:** تعمل على إدارة الاحتياطيات الأجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

● **الرقابة المالية:** تضع القواعد واللوائح التنظيمية لحماية حقوق المودعين، وتجنب الأزمات المصرفية من خلال نظم رقابية فعالة.

تأثير المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي):

تلعب مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً شاملاً في توجيه الاقتصادات:

● **تقديم المشورة الاقتصادية:** تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي، وتقديم الاستشارات المالية لدعم الدول النامية وتوسيع نطاق النمو المستدام.

● **التأثير على السياسات:** يمكن أن تؤثر سياسات هذه المؤسسات على توجيه الإنفاق العام للدولة، ووضع خطط التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

في المحصلة، يعد الانفتاح على البنوك العالمية والتواجد الفعال لها سلاحاً داعماً يعزز من قوة الاقتصاد وقدرته على المنافسة الدولية، شريطة أن تواكبه رقابة صارمة من البنك المركزي المحلي لضمان حماية الاستقرار المالي والمصرفي.

لا يُصنف القطاع المصرفي اقتصادياً كـ «احتكار كامل»، بل يُعرف بـ «احتكار القلة» (Oligopoly) ، حيث تسيطر حصة سوقية ضخمة تابعة لعدد قليل من البنوك المحلية الكبرى على الأصول والودائع والتمويل. ويخضع هذا الهيكل لرقابة صارمة من البنوك المركزية (مثل بنك الكويت المركزي أو البنك المركزي السعودي) لضمان الاستقرار المالي ومنع الممارسات الضارة بالمنافسة.

أسباب نشوء «احتكار القلة» في القطاع المصرفي:

● **الحاجة للاستقرار المالي:** تفضل البنوك المركزية وجود كيانات قوية ومستقرة ومحدودة يسهل مراقبتها لتفادي الأزمات المالية الفوضوية.

● **عوائق دخول السوق:** يتطلب تأسيس بنك جديد شروطاً تعجيزية مثل متطلبات رأس مال ضخمة جداً، وتراخيص رقابية معقدة.

● **الاندماجات والاستحواذات:** التوجه المتزايد نحو دمج البنوك المحلية يُسهم في تعزيز قوة الكيانات القائمة وزيادة حصتها السوقية بشكل يقلل من عدد المنافسين.

● **الولاء التجاري والشبكات:** تمتلك البنوك المحلية الكبرى شبكة فروع واسعة وبنية رقمية تحتية تمنحها ميزة تنافسية يصعب على الكيانات الجديدة مجاراتها.

كيف يتغير المشهد المصرفي حالياً؟

لم تعد الهيمنة التقليدية للبنوك المحلية مطلقة، حيث تفرض التحولات الجديدة بيئة أكثر ديناميكية:

● **الخدمات المصرفية المفتوحة ((Open Banking :** تتيح للعملاء مشاركة بياناتهم المالية بأمان مع مزودي خدمات آخرين، مما يكسر احتكار البيانات.

● **الشركات التقنية المالية (FinTech)) :** دخول منصات الدفع والتمويل الرقمي كبدائل مرنة ومنافسة للخدمات التقليدية.

● **التراخيص الرقمية:** بدأت البنوك المركزية بمنح تراخيص مستقلة لـ «البنوك الرقمية بالكامل» لزيادة الشمول المالي وتحفيز الابتكار.

● **أجهزة حماية المنافسة:** تفعيل دور الجهات الحكومية لرقابة ومنع أي اتفاقيات احتكارية مبطنة بين البنوك الكبرى، مثل التحكم في رسوم الخدمات أو بطاقات الدفع الآلي.

احتكار البنوك المحلية للقطاع المصرفي ليس مؤشراً إيجابياً مطلقاً للاقتصاد، بل هو سلاح ذو حدين؛ ففي حين يوفر الاستقرار والرقابة، إلا أنه يخلق تحديات هيكلية تعيق التنافسية والنمو المستدام. ويجمع الخبراء على أن هذا الاحتكار يحمل جوانب إيجابية وأخرى سلبية على النحو التالي:

الجوانب الإيجابية (الاستقرار والتحصين):

● **السلامة المالية:** يساعد احتكار البنوك الوطنية في سهولة تطبيق الرقابة النقدية من قِبل البنك المركزي (مثل بنك الكويت المركزي)، مما يضمن التزامها التام بالمعايير العالمية لكفاية رأس المال ويقلل من الديون المتعثرة.

● **السيادة المالية:** حماية الاقتصاد من الاعتماد المفرط على المؤسسات الأجنبية، مما يجعل البنوك المحلية المحرك الأساسي لتمويل خطط التنمية والمشاريع الاستراتيجية.

● **الثقة العالية:** تتمتع البنوك المحلية عادةً بدعم ضمني قوي من الدولة، مما يمنح المودعين والمستثمرين شعوراً بالأمان ضد الهزات الاقتصادية العالمية.

الجوانب السلبية (الجمود والتكلفة):

● **ضعف المنافسة وارتفاع التكلفة:** غياب المنافسة الحقيقية يدفع البنوك المحتكرة لفرض رسوم مرتفعة، وتوسيع هوامش الفوائد، مما يزيد من تكلفة الاقتراض على الأفراد والشركات.

● **التباطؤ في الابتكار:** تقلل البيئة الاحتكارية من دوافع البنوك لتطوير الخدمات الرقمية وتقديم منتجات مالية مبتكرة مقارنة بالأسواق المفتوحة التي تشتد فيها المنافسة.

● **تركيز المخاطر:** تركز المخاطر الائتمانية في عدد محدود من الكيانات المصرفية، مما يجعل الاقتصاد بأكمله عرضة لأي أزمة قد تمر بها هذه البنوك.

تلجأ معظم الدول إلى تحقيق التوازن من خلال السماح بفتح السوق تدريجياً أمام البنوك الأجنبية وشركات التقنية المالية (Fintech)) ، لكسر حدة الاحتكار مع الحفاظ على قوة البنوك الوطنية.

وفي الختام:

إن القاعدة التي تنظم هذا القطاع في الدولة تسعى دائماً إلى توفير المنافسة المصرفية والشمول المالي من خلال السماح للبنوك المحلية بالقيادة، مع إتاحة هامش مدروس للمؤسسات الأجنبية لضمان جودة الخدمات.

حملات إزالة التعديات وتأثيرها على المشهد العمراني في الكويت

بقلم/ الخبيرة العقارية - سبيكة محمد البحر
مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية – أعضاء IVSC

أعلنت بلدية الكويت مؤخراً عن تكثيف حملاتها لرصد وإزالة التعديات على أملاك الدولة والمخالفات الواقعة على القسائم السكنية، مع منح مهلة للمخالفين قبل اتخاذ إجراءات الإزالة. وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الدولة لفرض هيبة القانون والمحافظة على التنظيم العمراني والسلامة العامة.

إلا أن هذا الملف يثير تساؤلاً مهماً: هل كل التعديات تؤثر سلباً على المدن؟ وما أثر إزالة الارتدادات والتعديات القائمة منذ سنوات على المظهر العمراني والاجتماعي للمناطق السكنية؟

ما المقصود بالارتدادات؟

الارتداد هو المسافة الفاصلة بين المبنى وحدود القسيمة أو الشارع، ويتم تحديدها وفق اشتراطات البناء والتنظيم العمراني. والهدف منها توفير التهوية والإنارة والخصوصية وتحسين المشهد البصري للمدينة.

في الكويت، تشكل الارتدادات جزءاً أساسياً من النسيج العمراني للمناطق السكنية، حيث اعتاد المواطن على وجود حدائق أمامية وجانبية ومساحات مفتوحة تمنح المنازل طابعاً مميزاً.

مقارنة مع السعودية والإمارات

في العديد من المدن الحديثة بالسعودية والإمارات، توجد نماذج عمرانية تسمح بالبناء على أجزاء كبيرة من الأرض، وقد تبدو المنازل متلاصقة نسبياً مقارنة ببعض المناطق الكويتية. ومع ذلك فإن هذه التصاميم تأتي ضمن مخططات معتمدة منذ البداية وتحت ضوابط هندسية دقيقة، وليست نتيجة تعديات أو إضافات غير مرخصة.

بمعنى آخر، الفرق الجوهري أن ما يُسمح به هناك جزء من المخطط التنظيمي الأصلي، بينما التعديات في الكويت غالباً ما تكون إضافات تمت بعد البناء خارج الاشتراطات المعتمدة.

عواقب إزالة الارتدادات والتعديات

رغم أهمية تطبيق القانون، فإن إزالة بعض التعديات قد تترك آثاراً متعددة، منها:

- انخفاض المساحات المستخدمة فعلياً داخل بعض المنازل.
- تكاليف مالية مرتفعة يتحملها الملاك لإزالة المخالفات وإعادة التأهيل.
- تغير الشكل الخارجي لبعض الأحياء التي اعتادت على وجود إضافات معينة لعقود طويلة.
- تأثر بعض الاستخدامات الخدمية مثل المظلات أو غرف الحراسة أو المخازن الخارجية.

وفي المقابل، فإن إزالة التعديات تحقق فوائد مهمة، أبرزها:

- المحافظة على أملاك الدولة والطرق والخدمات العامة.
- تحسين السلامة المرورية والرؤية في الشوارع.
- منع التوسع العشوائي بين القسائم.
- توحيد المظهر العمراني وفق الاشتراطات المعتمدة.

التأثير على المظهر الخارجي للمدن

يرى مختصون أن كثرة التعديات تؤدي مع مرور الوقت إلى تشوه بصري في الأحياء السكنية، حيث تختلف الإضافات من منزل إلى آخر دون معايير موحدة.

في المقابل، يرى آخرون أن إزالة جميع الإضافات دفعة واحدة قد تؤدي إلى ظهور واجهات غير مكتملة أو مساحات فارغة تحتاج إلى إعادة تصميم وتجميل، ما يتطلب برامج تطوير عمراني متوازية للحفاظ على جمالية المناطق.

التجربة القطرية

تعد قطر من الدول التي تطبق رقابة عمرانية صارمة، حيث تخضع المباني للتفتيش الدوري، ولا تقتصر المتابعة على الواجهات الخارجية فقط، بل تشمل الأسطح والتوسعات الإنشائية والإضافات غير المرخصة.

ويهدف ذلك إلى التأكد من سلامة المباني ومنع أي تعديات قد تؤثر على البنية التحتية أو السلامة الإنشائية أو حقوق الجيران.

دبي وأبوظبي: رقابة إلكترونية وغرامات

في إمارة دبي وإمارة أبوظبي، لا يسمح بإجراء أي تعديل إنشائي أو إضافة خارج المخططات المعتمدة دون الحصول على موافقات رسمية من الجهات المختصة.

وتعتمد البلديات هناك على أنظمة رقمية متطورة، إضافة إلى الزيارات الميدانية والتقنيات الحديثة لرصد المخالفات، وتفرض غرامات مالية وإجراءات تصحيحية على المخالفين، وقد تصل العقوبات إلى إزالة المخالفة على نفقة المالك في بعض الحالات.

كما يتم التركيز على المحافظة على الطابع العمراني لكل منطقة بحيث تتوافق المباني مع الهوية المعمارية المعتمدة للإمارة.

إن الحفاظ على هوية المدن لا يتحقق فقط بإزالة التعديات، بل أيضاً من خلال تطوير الاشتراطات العمرانية باستمرار بما يواكب احتياجات الأسر الحديثة ويحافظ في الوقت ذاته على جمال المدن وحقوق الدولة والمجتمع.

بنك الخليج يُحقق خفضاً ملحوظاً في الانبعاثات الكربونية في 2025 ويعتمد بنية متكاملة لحوكمة الاستدامة

خفض انبعاثات النطاق 2 بـ 1,875 طنا مكافئ ثاني أكسيد الكربون وتحسن الكفاءة التشغيلية

أنجز تدقيق شامل للطاقة في المقر الرئيسي تمهيدا لاعتماد المباني الخضراء

صفر شكاوى رقابية وقضايا فساد عامة ولا اختراقات موثقة لخصوصية بيانات العملاء

اعتمد «إطار التمويل المستدام» المتوافق مع متطلبات «المركزي» وهيئة أسواق المال

رصدت شركة مناخ للدراسات والبحوث جملة من الإنجازات اللافتة التي تضمّنها تقرير ESG لبنك الخليج عن عام 2025، الصادر تحت عنوان « نحو مسار أكثر استدامة" (Converting to a Sustainable Path). ويغطي التقرير عمليات البنك في الكويت، حيث يخدم بنك الخليج عملاءه عبر شبكة من أكثر من 45 فرعا و265 جهاز صراف آلي، بإجمالي أصول بلغ 7.7 مليار دينار كويتي. وأظهر التقرير إطلاق «استراتيجية البنك المؤسسية 2030»، وتقدما ملموسا في الإفصاح المناخي، وتراجعا مهما في الانبعاثات الكربونية من الكهرباء المشتراة، إلى جانب اعتماد بنية متكاملة لحوكمة الاستدامة.

تراجع في استهلاك الكهرباء

حقق بنك الخليج خلال 2025 تراجعا مهما في انبعاثات النطاق الثاني (الكهرباء المُشتراة) من 11,390.21 طن إلى 9,514.87 طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ، أي خفضا قدره 1,875 طنا مكافئ ثاني اكسيد الكربون مقارنة بعام 2024 — وهو ما يعادل تقريبا إخراج 408 سيارات من الطرقات لمدة عام كامل. كما تراجعت كثافة الانبعاثات لكل موظف من 6.85 طن مكافئ ثاني اكسيد الكربون في 2024 إلى 6.63 طن مكافئ ثاني اكسيد الكربون في 2025 (3.21%- سنويا)، في مؤشر على تحسن الكفاءة التشغيلية.

وبلغ إجمالي انبعاثات النطاقات الثلاثة في 2025 نحو 16,997.85 طنا، ضمن جرد موسع منهجيا ليشمل فئات إضافية في النطاقات 1 و3 لم تكن مشمولة سابقا، مما يجعل الإجمالي غير قابل للمقارنة المباشرة مع 2024. واعتمد البنك عام 2025 سنة أساسٍ جديدة لجرد الانبعاثات تمهيدا لتتبعها على المدى البعيد. وعلى صعيد المبادرات التشغيلية، نشر البنك أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في الفروع المجددة، وشواحن للسيارات الكهربائية، ومستشعرات الإشغال، ونظام أتمتة المباني (BAS) لإدارة منظومات HVAC والكهرباء، إلى جانب إنجاز تدقيق شامل لطاقة للمقر الرئيسي تمهيدا لاعتماد المباني الخضراء.

تحول في الحوكمة المؤسسية

أطلق بنك الخليج خلال 2025 «استراتيجية البنك المؤسسية 2030»، التي تشكل خارطة طريق التشغيلية والتجارية للسنوات القادمة، إلى جانب التزامه القائم بـ «استراتيجية الاستدامة 2030» المتمحورة حول أربع ركائز: الحوكمة المسؤولة، بيئة العمل العادلة، تفعيل المشاركة المجتمعية، والخدمات المصرفية المسؤولة. وأنجز البنك خلال السنة تقييم الجاهزية للتوافق مع معياري IFRS S1 وS2 الجديدين عبر المحاور الأربعة (الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، المقاييس والأهداف)، وأطلق لائحة لجنة إدارة الاستدامة، وميثاق سلوك الموردين/البائعين، وأقر خطة اتصال داخلي هيكلية للاستدامة على مستوى البنك.

ويتألف مجلس إدارة البنك من 11 عضوا غير تنفيذي، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين وعضو نسائي. ولم يسجل خلال 2025 أي شكوى من الجهات الرقابية، أو قضايا فساد عامة، أو حالات عدم امتثال للاتصالات التسويقية، أو اختراقات موثقة لخصوصية بيانات العملاء، فيما بلغت تغطية تدريب الموظفين على الخصوصية والأمن السيبراني نسبة 100%.

حضور قوي في مؤشرات الجودة والاستدامة

حافظ بنك الخليج على تصنيفاته الائتمانية «A» من وكالات Moody's (A3) وS&P (A+) وFitch (A)، جميعها بنظرة مستقبلية مستقرة، فيما حصل على تصنيف BBB من مؤشر MSCI للاستدامة. كما حصد البنك خلال 2025 سلسلة من الجوائز الإقليمية والمحلية، شملت «جائزة أفضل مبادرة استدامة لعام 2025»، و«أفضل بنك رقمي للشركات في الكويت 2025»، و«أفضل علامة مصرفية في الكويت»، و«أفضل تطبيق وتجربة للخدمات المصرفية عبر الجوال»، إلى جانب جوائز في التسويق عبر منصات التواصل الاجتماعي على مستوى الكويت والشرق الأوسط.

نمو في رأس المال البشري

نما عدد موظفي بنك الخليج إلى 1,699 موظفا في 2025، بزيادة 18 موظفا عن العام السابق. وبلغ تمثيل المرأة في القوى العاملة 40.26%، فيما حافظ البنك على نسبة تكويت بلغت 70.45% من إجمالي العاملين. ووصلت نسبة المرأة إلى الرجل في الرواتب والمكافآت إلى 0.976 (أي 97.6%) في المستويات الوظيفية الأولية، و 0.799 في الإدارة الوسطى، و 0.800 في الإدارة العليا، بمعدل إجمالي 0.75 (إي 75%).

وعلى صعيد التطوير المهني، استقبل البنك 51 متدربا، وأطلق مبادرة التكويت متعددة السنوات لبناء قاعدة وطنية مستدامة من القيادات، تشمل أكاديميتي GBTech و GBRisk المتخصصتين في تقنية المعلومات وإدارة المخاطر. كما يسعى البنك للحصول على شهادة ISO 45001 لأنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية.

مشتريات الموردين المحليين

خصص بنك الخليج 97.53% من ميزانية مشترياته للموردين المحليين في 2025، مما يعزز سلسلة القيمة الوطنية. وعلى صعيد التمويل، مول البنك تمويل مباشر لمشاريع صحية بقيمة 29.1 مليون دينار شملت توسعة مستشفى طيبة (8.5 مليون)، وشركة سما للخدمات الطبية (8.7 مليون)، وشركة الغانم الصحية (11.9 مليون). كما موّل البنية التحتية للطرق بأكثر من 162 مليون دينار.

كما ساهم البنك بتمويل غير مباشر لمشاريع أخرى منها مشاريع كلية الكويت للعلوم والتقنية (6 مليون)، وأنظمة الطاقة الشمسية في منطقتي المطلاع وصباح الأحمد (1.1 مليون).

وفي مجال التثقيف المالي، جدد البنك شراكته مع «إنجاز الكويت» للعام التاسع عشر على التوالي، واستمرت حملة «دراية» بالتعاون مع بنك الكويت المركزي، التي حققت وصولا بلغ نحو 35 مليون شخص و26 مليون مشاهدة و34 مليون انطباع عبر منصات التواصل الاجتماعي. كما شارك نحو 170 موظفا في تسع فعاليات تطوعية مع مؤسسات مثل «بيت عبدالله للأطفال» و«لوياك»، إضافة إلى مبادرات مثل «TrashTag» لتنظيف الصحراء.

ومن أبرز مبادرات الاقتصاد الدائري، أعاد البنك تدوير أكثر من 2,300 متر مربع من المواد الإعلانية المستخدمة في صناعة ما يقارب 100,000 حقيبة قابلة لإعادة الاستخدام وزعت على المجتمع، في تطبيق عملي لمبادئ خفض النفايات وتجنب الاستهلاك المفرط.

إطار للتمويل المستدام وتحول رقمي متسارع

اعتمد بنك الخليج «إطار التمويل المستدام» المتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، الذي يحدد معايير الأهلية وآليات الحوكمة لأدوات التمويل المستدام كالقروض والسندات الخضراء. وشارك البنك خلال 2025 في تسهيلات قروض مشتركة مرتبطة بالاستدامة، تشمل هياكل الاستخدام للأغراض المحددة (Use-of-proceeds) للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمياه والمباني الخضراء، وهياكل مرتبطة بمؤشرات الأداء البيئية والاجتماعية مع تسعير تفضيلي مرتبط بتحقيق الأهداف.

وعلى صعيد التحول الرقمي، يتيح البنك خدمات الفتح الإلكتروني للحسابات بإصدار فوري لرقم IBAN دون الحاجة لورق، إلى جانب أجهزة الصراف الآلي التفاعلية (ITMs) وخدمات الصراف عبر السيارة (Drive-Through)، وأجهزة صراف مُصمَّمة لذوي الاحتياجات الخاصة في كل محافظة.

محطة انتقالية في مسيرة البنك

يعكس تقرير بنك الخليج للاستدامة عن عام 2025 محطة انتقالية مهمة في مسيرة البنك نحو الاستدامة المؤسسية، مع إطلاق استراتيجية الشركات 2030، وتعميق بنية الحوكمة، والتقدم في الإفصاح المناخي عبر اعتماد جرد موسع يتوافق مع الممارسات الدولية. ويظهر التقرير قدرة البنك على تحويل أهداف الاستدامة إلى نتائج قابلة للقياس، خاصة في خفض انبعاثات الكهرباء المُشتراة، والمحافظة على معدلات تكويت قوية، ودعم الاقتصاد المحلي عبر سلسلة موردين كويتية بنسبة تتجاوز 97%.

نظّمت جلسة لموظّفي «البترول الوطنية» و«الكويتية للصناعات البترولية المُتكاملة «بمقرّها بالشويخ

«زين» تعزز جسور المعرفة مع القطاع النفطي عبر برنامج تنفيذي حول الابتكار والقيادة

صورة جماعية للمتدربين

التركيز على القيادة في عصر التحوّل الرقمي وتوظيف الابتكار لحل التحديات المؤسسية

البرنامج استهدف القيادات الواعدة في القطاع النفطي

نظّمت زين الكويت برنامجاً تدريبياً مُتخصّصاً بعنوان «التواصل التنفيذي وأدوات الابتكار لحل التحدّيات الاستراتيجية» لمجموعة من موظّفي شركة البترول الوطنية الكويتية (KNPC) والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)، وذلك في إطار دورها كشريكٍ وطني فاعلٍ في تعزيز منظومة الابتكار ونقل المعرفة بين القطاعات الحيوية في الدولة.

هدفت الجلسة إلى تعزيز جسور المعرفة والابتكار مع القيادات الواعدة في القطاع النفطي، حيث أقيمت على مدى يومين في مقر زين بالشويخ، وأشرف عليها سُفراء الابتكار في زين بالتعاون مع فريق إدارة القدرات التابع لدائرة التدريب والتطوير الوظيفي في شركة البترول الوطنية الكويتية، وشارك فيها 20 من المهندسين والمراقبين الأوائل، وذلك ضمن الدورة الرابعة من برنامج إدارة القدرات على مستوى القطاع النفطي الكويتي.

تم تصميم البرنامج خصيصاً للمشاركين في برنامج إدارة القدرات، حيث ركّز على فن توصيل الرسائل بشكل مختصر وهادف، وتطوير مهارات العرض التنفيذي، والتواصل المؤثّر، والقيادة في عصر التحوّل الرقمي، إلى جانب توظيف أدوات الابتكار في تحليل التحديات المؤسسية وصياغة حلول عملية قابلة للتطبيق داخل المؤسّسات الكبرى.

وحرصت زين خلال البرنامج على مشاركة خبراتها العملية في الابتكار المؤسسي والقيادة الاستراتيجية، انطلاقًا من تجربتها في مواكبة التحولات المتسارعة في قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا، وما يتطلّبه ذلك من قدرة على التفكير المستقبلي، وبناء نماذج عمل أكثر مرونة، وتحويل الأفكار إلى مبادرات مؤثرة ذات أثر ملموس على

سفراء الابتكار في زين أشرفوا على تقديم محتوى البرنامج

بيئة العمل والأداء المؤسسي.

وشهد البرنامج مزيجاً من الجلسات الفكرية والتجارب التفاعلية والعمل الجماعي على تحديات استراتيجية واقعية، حيث تعرّف المشاركون على عدد من نماذج العرض التنفيذي، بما في ذلك عرض الأفكار والمشاريع للقيادات العليا، وعروض الابتكار وإدارة التغيير، وعرض دراسة الجدوى، والعرض المختصر، مع تطبيق هذه النماذج على مواقف عملية تحاكي بيئات اتخاذ القرار داخل المؤسسات.

ومثّل البرنامج نموذجاً عملياً للتعاون بين القطاعين الخاص والنفطي في مجال تطوير رأس المال البشري، حيث أتاحت زين للمشاركين مساحة مهنية لتبادل الأفكار، واختبار أدوات قيادية حديثة، وبناء قدرات جديدة تساعدهم على كسب تأييد أصحاب القرار، وتقديم المبادرات بوضوح وثقة، وربط الحلول المقترحة بأثرها الاستراتيجي والتشغيلي.

وتأتي هذه المبادرة امتدادًا لجهود زين في دعم الابتكار وتطوير الكفاءات الوطنية، وترسيخ ثقافة مشاركة المعرفة والخبرات مع المؤسسات الوطنية الكبرى، بما ينسجم مع غايتها في تحقيق «تواصل دائم – حياة أجمل»، ويعكس إيمانها بأن تمكين القيادات والكفاءات الوطنية بالأدوات الحديثة للتفكير والتأثير وصنع القرار يُسهم في دعم التحول المؤسّسي وبناء مُستقبل أكثر جاهزيةً، واستدامة مرتكزة على الابتكار.

وتواصل زين التزامها بدعم البرامج والمبادرات التي تُسهم في صقل مهارات الكوادر الوطنية، وتعزيز قدراتها القيادية والرقمية، وفتح آفاقٍ جديدة للتعاون بين القطاعات الحيوية في الدولة، وبالأخص في المجالات المرتبطة بالابتكار وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وحل التحديات الاستراتيجية التي تُسهم في رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز تنافسيتها.

تحت مظلة أكاديمية PRIME للشباب

بوبيان يُطلق برنامج «Product Innovation Challenge»

البرنامج يهدف لتعزيز جاهزية الشباب لمتطلبات العمل المصرفي

عبدالعزيز الرومي:

• تمكين الطاقات الوطنية الشابة من اكتساب المهارات والمعارف التي تُعيد تشكيل مستقبل القطاع المالي

عبدالله مراد:

• البرنامج يمنح المشاركين فرصة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتطبيق

أعلن بنك بوبيان إطلاق برنامجه الصيفي المميز «Product Innovation Challenge» المخصص للطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عاماً من طلاب المرحلة الثانوية، بهدف تعريف المشاركين بأسس ابتكار وتطوير المنتجات والحلول المصرفية من خلال برنامج عملي وتفاعلي يحاكي بيئة العمل الحقيقية داخل البنك.

ويأتي البرنامج تحت مظلة أكاديمية PRIME Academy، وهى الأكاديمية التعليمية والتدريبية لبنك بوبيان التي تستهدف فئة الشباب والطلبة في مختلف مراحلهم الدراسية من خلال برامج مصممة بعناية تجمع بين المعرفة والابتكار والتطبيق العملي لإعداد وتجهيز الكفاءات الوطنية لمتطلبات المستقبل.

ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بأحدث المفاهيم المرتبطة بتطوير المنتجات والخدمات، إلى جانب تنمية مهارات التفكير الإبداعي والابتكار والعمل الجماعي والتواصل والعرض والتقديم، مع إتاحة الفرصة لهم للتعرف على كيفية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل الحديثة.

ويمتد البرنامج على مدار شهر كامل، يعمل خلاله المشاركون ضمن فرق ومجموعات لتطوير فكرة منتج مصرفي متكامل، بدءاً من مرحلة دراسة احتياجات العملاء وتحليل التحديات والفرص، مروراً بتصميم الحلول وبناء نموذج العمل وصياغة القيمة التي يضيفها المنتج، وصولاً إلى إعداد العرض النهائي واستعراض جميع تفاصيله من خلال عرض تقديمي يقدمه الفريق المعني أمام عدد من قيادات البنك.

الاستثمار في جيل الابتكار

وقال مساعد مدير عام - مجموعة الموارد البشرية في بنك بوبيان عبدالعزيز الرومي، إن إطلاق برنامج «Product Innovation Challenge» يأتي امتداداً لرؤية البنك الهادفة إلى تمكين الطاقات الوطنية الشابة من خلال إكسابهم المهارات والمعارف التي تُعيد تشكيل مستقبل القطاع المالي في ظل المتغيرات المتسارعة التي تقودها التكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي.

وأضاف أن بوبيان كان من أوائل المؤسسات المالية التي تبنت التحوُّل الرقمي واستثمرت في التقنيات الحديثة لتطوير تجربة العملاء والخدمات المصرفية، وهو ما ينعكس اليوم على مختلف مبادراته وبرامجه التطويرية الموجهة خصيصاً للشباب.

وأوضح أنه في الوقت الذي يواصل فيه البنك تعزيز استخدامات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن مختلف مجالات العمل، حرص على أن يكون الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من تجربة المشاركين في البرنامج، انطلاقاً من قناعته الراسخة بأن فهم هذه التقنيات والتعامل معها أصبح من المهارات الأساسية لتمكين الشباب، ومن المتطلبات الرئيسية للنجاح في بيئات العمل المستقبلية.

وأشار إلى أن البرنامج صُمم ليمنح المشاركين فهماً لطبيعة العمل المصرفي المستقبلية، من خلال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل تطوير المنتجات، بما يشمل مراحل دراسة احتياجات العملاء وتحليل البيانات وتوليد الأفكار وبناء وتطوير نماذج الأعمال بما يمكنهم من توظيف هذه التقنيات بصورة عملية ومسؤولة.

واختتم الرومي تصريحاته مؤكداً أن مستقبل القطاع

سجل الآن في برنامج Product Innovation Challenge

المالي لن يعتمد على المعرفة المصرفية التقليدية فحسب، بل سيرتكز أيضاً إلى القدرة على الابتكار وتوظيف التقنيات الحديثة لتطوير حلول أكثر ذكاءً وكفاءة، مشيراً إلى أن البرنامج يمثل تجربة عملية للمشاركين لفهم التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي واستكشاف المهارات التي ستقود مستقبله.

محاكاة واقعية لتطوير المنتجات

من جانبه، قال المدير بإدارة التدريب والتطوير في البنك عبدالله مراد، إن البرنامج يقدم نموذجاً مختلفاً عن البرامج الصيفية التقليدية، حيث تم تصميمه كنموذج أعمال يضع المشاركين في قلب تجربة واقعية لتطوير المنتجات المصرفية من خلال العمل ضمن فرق تتنافس على ابتكار أفكار وحلول جديدة تلبي احتياجات العملاء وتواكب المتغيرات المتسارعة في القطاع المالي.

وأضاف أن المشاركين سيخوضون رحلة عملية متكاملة تشمل دراسة احتياجات العملاء وتحليل التحديات والفرص وتطوير الأفكار وبناء نماذج الأعمال وتحديد القيمة المضافة للمنتج، بما يتيح لهم التعرف بصورة واقعية على الأسس التي تقوم عليها عملية تطوير المنتجات والخدمات داخل المؤسسات المالية الحديثة.

وأوضح أن البرنامج يجمع بين التعلم النظري والتطبيق العملي في نفس الوقت من خلال أنشطة تفاعلية وتحديات جماعية ومنافسات بين الفرق المشاركة، إلى جانب عرض تقديمي للمنتجات المبتكرة والمشاريع أمام لجان متخصصة، لتُحاكي التجربة بصورة واقعية مراحل ومتطلبات الموافقة على المنتجات الجديدة استيفاءً لمتطلبات التوافق مع الشريعة الإسلامية ومتطلبات كل من إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الشروط والضوابط التنظيمية التي تسبق إطلاق المنتجات الجديدة.

واختتم مراد بالإشارة إلى أن المشاركين سيختتمون البرنامج بعرض ومناقشة مشاريعهم أمام عدد من قيادات البنك، حيث سيتم تقييم المشاريع ومنح فرص لتطوير الأفكار التي تُثبت جدواها وتمتلك إمكانية تطبيق واقعية للاستفادة منها ضمن منتجات وحلول بوبيان، مؤكداً أن القيمة الحقيقية للبرنامج تكمن في منح المشاركين فرصة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتطبيق، فالابتكار الحقيقي لا يقاس بعدد الأفكار المطروحة، بل بقدرتها على التحوُّل إلى حلول تحدث فرقاً حقيقياً في مستقبل القطاع المصرفي.

ضمن جهود البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية وركائز الاستدامة

بنك برقان يحتفي بأجواء كأس العالم 2026 بفعالية تفاعلية لعشاق كرة القدم بالتعاون مع «كاريبو كوفي»

صورة جماعية لفريق كاريبو مع الإعلامي عبدالله مال الله و مدرب كرة قدم محترف ومحلل رياضي عبدالعزيز الكوت

ضيوف البنك مستمتعين في أجواء كأس العالم

جانب من المشاركات في الفعالية

صورة جماعية لفريق بنك برقان والضيوف خلال فعالية كأس العالم ٢٠٢٦

نظّم بنك برقان، بالتعاون مع «كاريبو كوفي» في مول العاصمة، فعالية تفاعلية خاصة لمتابعة مباريات كأس العالم 2026، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى تقديم تجارب نوعية تواكب اهتمامات عملائه وأفراد المجتمع وتعزز تفاعلهم.

وجمعت الفعالية عملاء بنك برقان وعشاق كرة القدم والعائلات، إلى جانب عدد من الضيوف والشخصيات الرياضية، في أجواء استثنائية أتاحت لهم متابعة منافسات البطولة والاستمتاع بتجربة مميزة، تخللتها ضيافة مجانية مقدمة بالتعاون مع «كاريبو كوفي»، إلى جانب مسابقة البنك على حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة لفقرات تفاعلية وأسئلة وأجوبة وجوائز وهدايا متنوعة للحضور.

وتأتي هذه الفعالية ضمن جهود بنك برقان في مجال المسؤولية الاجتماعية وتطبيق مبادئ الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، من خلال مبادرات تسهم في تعزيز التفاعل المجتمعي وبناء شراكات محلية فاعلة تقدم قيمة مضافة للمجتمع، بما ينسجم مع التزام البنك بدعم التنمية المستدامة.

كما استثمر البنك هذه الفعالية لتعزيز الوعي المالي والمصرفي بين الزوار من خلال التعريف بحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية. وحرص فريق البنك على توعية الحضور بأبرز أساليب الاحتيال المالي التي قد تزداد خلال الفعاليات الرياضية العالمية، بما في ذلك الروابط والعروض الوهمية المرتبطة بتذاكر المباريات أو الجوائز والمسابقات، والتأكيد على أهمية التحقق من مصادر المعلومات وعدم مشاركة البيانات المصرفية أو الرموز السرية مع أي جهة غير موثوقة، وذلك في إطار جهوده المستمرة لنشر الثقافة المالية وتعزيز الممارسات المصرفية الآمنة.

وانعكست أجواء البطولة كذلك داخل البنك، حيث نظم بنك برقان سلسلة من الأنشطة والمسابقات التفاعلية لموظفيه تزامناً مع مباريات كأس العالم 2026، بهدف تعزيز التفاعل بين الموظفين وترسيخ روح الفريق الواحد، بما يعكس حرصه على توفير بيئة عمل إيجابية ومحفزة.

تجدر الإشارة إلى أن بنك برقان يواصل ترسيخ موقعه كشريك فاعل ومسؤول في المجتمع، من خلال ابتكار تجارب ممتعة تجمع أفراد المجتمع حول الرياضة، وتعكس التزامه الثابت بمبادرات تعزز الفرح والتواصل الإيجابي بين مختلف فئات المجتمع.

«بنك وربة» يعزز مكانته المالية بتثبيت تصنيفاته الائتمانية من موديز مع نظرة مستقبلية مستقرة

أعلن بنك وربة عن تثبيت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفاته الائتمانية الرئيسية مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة، في تأكيد جديد على قوة مركزه المالي، وكفاءة أدائه التشغيلي، وقدرته على مواصلة النمو المستدام في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحديات التي تشهدها الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويأتي هذا الإنجاز ليعكس نجاح البنك في تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تعزيز متانة أعماله وتنويع مصادر دخله وتطوير خدماته المصرفية بما يتماشى مع تطلعات العملاء وأفضل الممارسات المصرفية العالمية.

تصنيفات تعكس قوة الأداء والاستقرار

ووفقاً للإفصاح الصادر عن البنك، قامت وكالة موديز بتثبيت تصنيف مخاطر الطرف المقابل بالعملات المحلية والأجنبية عند A3/P-2، كما ثبتت تصنيف الودائع طويلة الأجل عند Baa1/P-2، إلى جانب تثبيت التقييم الائتماني الأساسي للبنك (BCA) والتقييم الائتماني الأساسي المعدل عند ba2، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة لكافة التصنيفات، ويعد هذا التثبيت مؤشراً مهماً على ثقة الوكالة في قدرة البنك على المحافظة على مستويات قوية من الأداء المالي وإدارة المخاطر خلال الفترة المقبلة.

رأسمال قوي يدعم التوسع والنمو

وأشارت موديز إلى أن التصنيف الائتماني الأساسي للبنك يعكس تمتعه بمستويات رأسمالية جيدة وقدرة عالية على امتصاص الصدمات المحتملة، مدعوماً بجودة الأصول واستمرار بناء المخصصات الاحترازية، كما لفتت إلى أن البنك حافظ على قاعدة رأسمالية قوية تتيح له الاستمرار في تمويل خططه التوسعية وتعزيز حضوره في السوق المصرفي المحلي.

وأكدت الوكالة أن هذه العوامل تمنح البنك مرونة كبيرة في التعامل مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتدعم قدرته على تحقيق نمو متوازن ومستدام على المديين المتوسط والطويل.

جودة أصول مستقرة وإدارة فعالة للمخاطر

وأوضحت موديز أن جودة الأصول لدى بنك وربة ما زالت عند مستويات جيدة، مدعومة بسياسات ائتمانية متحفظة وإدارة فعالة للمخاطر، الأمر الذي ساهم في المحافظة على استقرار المؤشرات المالية للبنك رغم التحديات التي تواجه العديد من القطاعات الاقتصادية.

كما أشارت إلى أن البنك يواصل تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، بما يعزز قدرته على التعامل مع مختلف السيناريوهات الاقتصادية ويحافظ على متانة مركزه المالي.

سيولة قوية وهيكل تمويلي متين

وأبرزت الوكالة قوة مستويات السيولة لدى بنك وربة، مؤكدة أن البنك يتمتع بهيكل تمويلي مستقر وقاعدة ودائع داعمة لأنشطته المختلفة، ما يتيح له مواصلة تقديم التمويل والخدمات المصرفية بكفاءة عالية.

وأضافت أن وفرة السيولة المتاحة لدى البنك توفر هامش أمان إضافياً في مواجهة أي ضغوط تمويلية محتملة، وتعزز من قدرته على الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتمويلية المستقبلية.

دعم يعكس الأهمية النظامية للبنك

وأكدت موديز أن تصنيف الودائع لدى بنك وربة يستفيد من احتمالية الحصول على دعم حكومي عند الحاجة، وذلك في ضوء الأهمية النظامية التي يتمتع بها البنك داخل القطاع المصرفي الكويتي، ودوره الفاعل في دعم استقرار المنظومة المصرفية المحلية.

ويعكس هذا التقييم المكانة المتنامية التي حققها البنك خلال السنوات الماضية، وقدرته على ترسيخ حضوره كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النشاط الاقتصادي في دولة الكويت.

شاهين حمد الغانم:

• البنك سيواصل العمل على ترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت والمنطقة

شاهين الغانم: التصنيف يؤكد نجاح استراتيجيتنا واستدامة نمو أعمالنا

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة – شاهين حمد الغانم: «إن تثبيت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية للبنك مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة يعكس الثقة المتزايدة في متانة المركز المالي للبنك وكفاءة نموذج أعماله وقدرته على تحقيق نمو مستدام في مختلف الظروف الاقتصادية».

وأضاف الغانم: "يمثل هذا التقييم تأكيداً على نجاح استراتيجية بنك وربة في تعزيز جودة الأصول، والمحافظة على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، إلى جانب مواصلة تطوير خدماتنا ومنتجاتنا المصرفية بما يلبي تطلعات العملاء ويواكب التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي».

وأشار الغانم إلى أن البنك يواصل الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي وتعزيز الكفاءات البشرية، بما يدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية ويعزز قدرته على تقديم تجربة مصرفية متطورة ومتكاملة، مؤكداً أن النتائج الإيجابية التي يحققها البنك تعكس التزامه المستمر بخلق قيمة مضافة للمساهمين والعملاء والمجتمع.

وأكد الغانم أن بنك وربة سيواصل العمل على ترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت والمنطقة، من خلال التركيز على النمو المستدام، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الكويتي وتحقيق تطلعات جميع أصحاب المصلحة.

نظرة مستقبلية مستقرة وثقة بمسار البنك

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة توقعات موديز باستمرار البنك في المحافظة على مستويات جيدة من رأس المال والسيولة وجودة الأصول، إلى جانب تحسن الأداء التشغيلي والربحية خلال الفترة المقبلة.

كما تتوقع الوكالة أن يواصل البنك الاستفادة من قوة الاقتصاد الكويتي ومن الفرص المتاحة في القطاع المصرفي الإسلامي، بما يدعم استمرارية النمو وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين والعملاء على حد سواء.

مواصلة الابتكار وتعزيز تجربة العملاء

ويواصل بنك وربة تنفيذ استراتيجيته الطموحة التي ترتكز على الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يحرص على توظيف أحدث التقنيات لتعزيز تجربة العملاء وتقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة وكفاءة.

كما يعمل البنك على تطوير منتجاته وخدماته باستمرار لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، مع التركيز على تعزيز الاستدامة المالية والمسؤولية المجتمعية ودعم المبادرات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

ويؤكد تثبيت التصنيفات الائتمانية من قبل موديز مجدداً نجاح بنك وربة في بناء نموذج أعمال قوي ومستدام، وقدرته على مواصلة تحقيق الإنجازات وتعزيز مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت والمنطقة، مستنداً إلى أسس مالية متينة ورؤية استراتيجية واضحة نحو المستقبل.

ويعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

سياحة وسفر

إعداد الخبير السياحي –
كمال كبشة

عدد خاص عن السياحة الرياضية وتأثير كأس العالم

السياحة الرياضية تدخل ملعب المليارات

كأس العالم ... مباراة في الملعب ومليارات في الفنادق والطائرات

لـم يعـد كأس العالـم مجـرد بطولـة كرويـة، بـل أصبـح محـركًا اقتصاديًـا ضخمًـا لصناعـة السـفر: طيـران، فنادق، مطاعـم، نقـل، تسـوق، فعاليـات جماهيريـة، وتسـويق عالمـي للمـدن المضيفـة.

بطـولات العالـم لـم تعـد حدثًـا رياضيًـا فقـط، بـل منصـة اقتصاديـة كبـرى تعيـد رسـم حركـة السـفر والإنفـاق السـياحي حـول العالـم.

الدلالة السياحية	المؤشر
حصة السياحة الرياضية من الإنفاق السياحي العالمي وفق UN Tourism.	10% تقريبًا
أكبر نسخة من كأس العالم من حيث عدد المنتخبات.	48 منتخبًا
حجم ضخم للحركة الجماهيرية والانتقال بين المدن.	104 مباريات
شبكة واسعة من المطارات والفنادق والخدمات.	16 مدينة مضيفة
إنفاق متوقع للزائر الدولي المرتبط بكأس العالم في الولايات المتحدة وفق U.S. Travel.	أكثر من 5 آلاف دولار

لـم يعـد كأس العالـم مجـرد بطولـة كرويـة ينتظرهـا عشـاق المسـتطيل الأخضـر كل أربـع سـنوات، بـل أصبـح واحـدًا مـن أكبـر محـركات السـفر والسـياحة والإنفـاق العالمـي. فالمشـجع الـذي يسـافر لحضـور مباراة لا يشـتري تذكـرة ملعـب فقـط، بـل يفتـح سلسـلة كاملـة مـن الإنفـاق تبـدأ مـن تذكـرة الطيـران، ولا تنتهـي عنـد الفنـدق والمطاعـم والتنقـلات والتسـوق والفعاليـات المصاحبـة.

كأس العالـم 2026 يقـدم نموذجًـا جديـدًا للسـياحة الرياضيـة، لأنـه لا يقـام فـي دولـة واحـدة، بـل فـي ثـلاث دول كبـرى: الولايـات المتحـدة وكنـدا والمكسـيك. وهـذا يعنـي أن البطولـة تحولـت إلـى خريطـة سـفر ضخمـة، تربـط المـدن بالمطـارات، والفنـادق بالملاعـب، وشـركات الطيـران بملاييـن المشـجعين القادميـن مـن مختلـف دول العالـم.

السـياحة الرياضيـة اليـوم لـم تعـد قطاعًـا فرعيًـا داخـل صناعـة السـفر، بـل أصبحـت صناعـة قائمـة بذاتهـا. المشـجع أصبـح سـائحًا، والمدينـة المضيفـة أصبحـت وجهـة عالميـة، والمبـاراة أصبحـت منتجًـا سـياحيًا متكامـلاً.

بطولة على أرض الملعب وربح خارج الملعب

تأثيـر كأس العالـم لا يظهـر فقـط فـي أرقـام الحضـور داخـل الاسـتادات، بـل فـي حركـة المطـارات، ونسـب إشـغال الفنـادق، وارتفـاع الطلـب علـى خدمـات النقـل، وزيـادة مبيعـات المطاعـم والمتاجـر، وانتعـاش شـركات السـياحة ومنصـات الحجـز.

كل مشـجع يصـل إلـى مدينـة مضيفـة يحمـل معـه إنفاقًـا مباشـرًا وغيـر مباشـر، يدفـع للطيـران، يحجـز الإقامـة، يسـتخدم المواصـلات، يـزور المعالـم السـياحية، يشـتري الهدايـا، وربمـا يمـدد رحلتـه بعـد انتهـاء المبـاراة. هنـا تتحـول كـرة القـدم إلـى دورة اقتصاديـة كاملـة.

والأهـم أن البطولـة لا تتـرك أثـرًا قصيـر المـدى فقـط، بـل تمنـح المـدن المضيفـة دعايـة عالميـة يصعـب شـراؤها بالإعلانـات التقليديـة. فالصـورة التـي تظهـر فـي البـث العالمـي، وتجربـة المشـجع داخـل المدينـة، ونجـاح التنظيـم، كلهـا تتحـول إلـى رصيـد سـياحي طويـل الأجـل.

الاقتصادية 21
ALEQTISADYAH
العدد 691 • الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

عين على السياحة

المشجع الجديد ... سائح بدرجة مشجع

المشجع في بطولات اليوم لم يعد يسافر من أجل 90 دقيقة فقط. هناك جيل جديد يبحث عن تجربة كاملة: مباراة، مدينة، مطعم، جولة سياحية، تسوق، صور، محتوى على السوشيال ميديا، ثم رحلة عودة محملة بالذكريات. هذا التحول خلق نوعًا جديدًا من السياحة يمكن تسميته: سياحة التجربة الرياضية.

هل تعلم في السياحة؟

السياحة الرياضية أصبحت من أسرع القطاعات نموًا في صناعة السفر العالمية، وتأثيرها لا يقتصر على الملاعب، بل يمتد إلى الطيران والفنادق والمطاعم والنقل والتجزئة والترفيه.

شركات الطيران: الطائرات أول من يسمع صافرة البداية

قبل أن تبدأ المباراة، تبدأ شركات الطيران في استقبال الموجة الأولى من الطلب. البطولات الكبرى ترفع حجوزات السفر، وتغير خريطة المسارات، وتزيد الضغط على الرحلات الدولية والداخلية.

في كأس العالم، لا يسافر الجمهور إلى مدينة واحدة فقط، بل ينتقل بين أكثر من مدينة حسب جدول المباريات، وهذا يخلق طلبًا متكررًا على الرحلات الداخلية، والربط الجوي، والباقات المشتركة بين الطيران والفنادق والنقل.

الشركات الذكية لا تبيع مقعدًا فقط، بل تبيع تجربة متكاملة: رحلة + إقامة + انتقالات + فعاليات + دعم للمشجعين.

الفنادق: الليلة الفندقية تصبح جزءًا من المباراة

الفنادق هي الرابح الأكبر في المدن المضيفة إذا أحسنت التسعير والخدمة . لكن النجاح لا يأتي من رفع الأسعار فقط، بل من إدارة ذكية للطلب.

المشجع يبحث عن موقع قريب، سعر واضح، مرونة في الإلغاء، وسهولة في الوصول إلى الملعب. أما الفنادق التي تفرط في رفع الأسعار فقد تكسب ليلة وتخسر سمعة.

كأس العالم يثبت أن الإشغال الفندقي ليس مجرد رقم، بل اختبار حقيقي لقدرة المدينة على استقبال العالم.

زاوية تحليلية: كأس العالم لا يصنع السياحة وحده... بل يكشف جاهزية المدن

ليست كل مدينة تستضيف بطولة كبرى تتحول تلقائيًا إلى قصة نجاح سياحي. الفارق الحقيقي يكون في التخطيط.

المدينة التي تملك مطارًا مرنًا، شبكة نقل واضحة، فنادق متنوعة، أمنًا منظمًا، وخدمات رقمية سهلة، تستطيع تحويل البطولة إلى مكسب طويل المدى. أما المدينة التي تتعامل مع الحدث كزحام مؤقت، فقد تحصل على ضجيج البطولة وتفقد فرصة الاستثمار.

السياحة الرياضية تحتاج إلى إدارة قبل المباراة، وليس بعدها.

زاوية خليجية : ماذا يمكن أن تتعلم الكويت من السياحة الرياضية؟

الكويت تمتلك موقعًا مهمًا في الخليج، وخبرة في الضيافة، وشغفًا رياضيًا جماهيريًا، لكنها تحتاج إلى تحويل الرياضة من حدث موسمي إلى منتج سياحي منظم.

استضافة البطولات الإقليمية، تنظيم فعاليات جماهيرية مصاحبة، ربط الرياضة بالفنادق والمطاعم والأسواق، وتقديم باقات سفر قصيرة للزوار من الخليج، يمكن أن يفتح بابًا جديدًا للسياحة الداخلية والخارجية.

السؤال لم يعد: هل لدينا جمهور؟ السؤال الحقيقي: هل لدينا منتج سياحي رياضي متكامل؟

من يربح كأس العالم سياحيًا؟

لا يربح كأس العالم سياحيًا من يملك الملعب الأكبر فقط، بل من يملك التجربة الأفضل.

المدينة الناجحة هي التي تجعل المشجع يقول بعد العودة: حضرت المباراة... واكتشفت المدينة.

هنا فقط تتحول البطولة من حدث عابر إلى ذاكرة سياحية قابلة للتكرار.

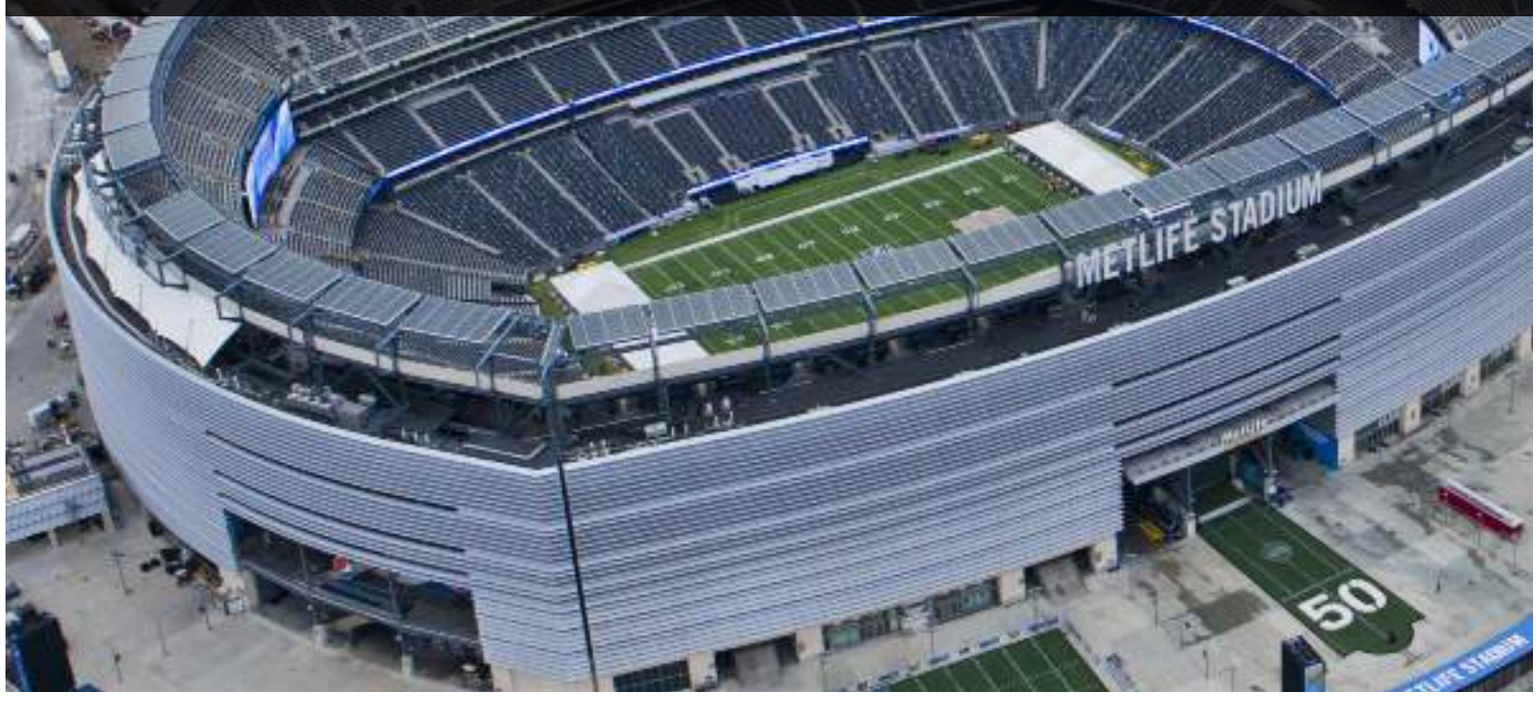

خاتمة

كأس العالم 2026 ليس مجرد بطولة كروية، بل درس اقتصادي مفتوح في قوة السياحة الرياضية. فمن يفهم حركة المشجع، يستطيع أن يصنع من المباراة رحلة، ومن الرحلة إنفاقًا، ومن الإنفاق اقتصادًا، ومن الاقتصاد صورة عالمية تبقى بعد صافرة النهاية.

«المركزي» يطرح سندات دين بـ550 مليون دينار على 4 شرائح

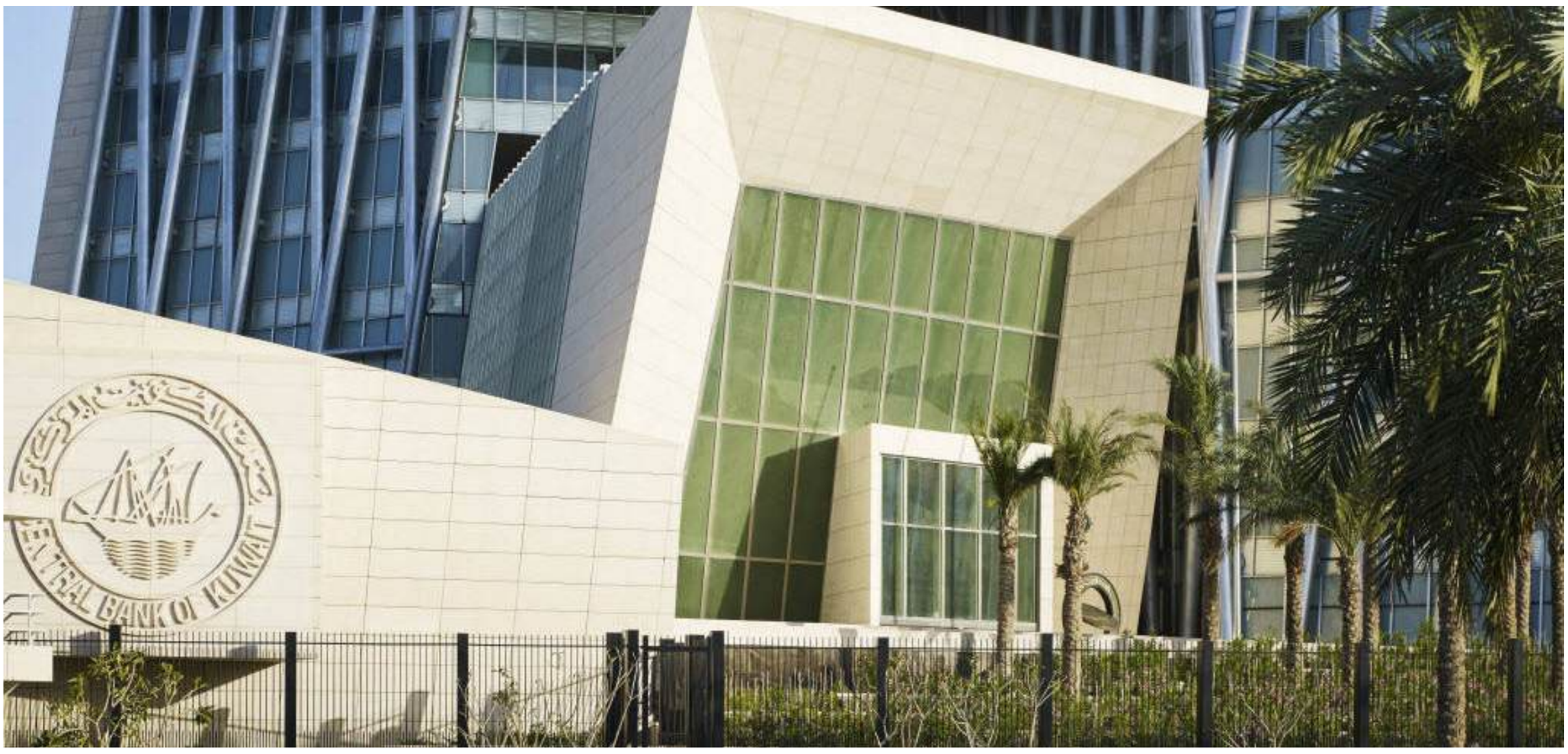

طرح بنك الكويت المركزي، أمس سندات وتورق ضمن إصدارات الدين العام بقيمة إجمالية 550 مليون دينار؛ وذلك على 4 شرائح مختلفة الأجل والعائد.

توزعت تلك الإصدارات بواقع إصدار بقيمة 150 مليون دينار لأجل عامين ومعدل عائد 2.75%، تمت تغطيته بـ3.47 مرة؛ إذ بلغ الطلب عليه 520 مليون دينار، وآخر بقيمة 250 مليون دينار لأجل 3 سنوات وعائد 2.70%، بإجمالي طلب 739 مليون دينار وتغطية بـ2.96 مرة.

وإلى جانب ذلك، فقد طرح «المركزي» إصداراً بقيمة 100 مليون دينار لأجل 5 سنوات وعائد 3.25%، وبلغت تغطيته بـ3.06 مرة إذ بلغ إجمالي الطلب عليه 305.50 مليون دينار، كما أصدر سندات بـ50 مليون دينار لأجل 7 سنوات وعائد 3.125%، ومعدل تغطية بواقع 3.5 مرة وإجمالي طلب 190 مليون دينار.

وكان آخر إصدار لـ«المركزي الكويتي» لسندات الدين العام في 20 مايو 2026 بقيمة 150 مليون دينار لأجل 3 أعوام وبمعدل عائد 2.75%.

تعديل بعض أحكام قانون إنشاء مؤسسة البترول

حظر استخدام الوكيل المحلي أو الوكيل بالعمولة للتعاقد مع المؤسسة والشركات المملوكة لها بالكامل

أصدرت دولة الكويت مرسوماً بقانون رقم 67 لسنة 2026، بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية.

تضمن المرسوم 5 مواد؛ وذلك بهدف إعادة النظر في التنظيم التشريعي للمؤسسة، وتعديل بعض أحكام قانون الإنشاء؛ لتمكينها من مواكبة التغيرات والتطور الحاصل في الصناعة النفطية العالمية، وتعظيم الإيرادات النفطية، والحفاظ على مكانتها الرائدة إقليمياً وعالمياً؛ بحسب «كونا".

نصت المادة الأولى وفق المذكرة الإيضاحية للمرسوم على استبدال بعض أحكام قانون الإنشاء، تضمن ذلك استبدال نص المادة رقم (1) من قانون الإنشاء بإضافة عبارة «وتدار على أسس تجارية « وذلك للتأكيد على إدارة المؤسسة وفق الأسس التجارية، وهو ما سبق أن أبانته المذكرة الإيضاحية لقانون الإنشاء.

كما أبانت أن صفة التاجر تثبت للمؤسسة في علاقتها مع الغير طبقاً للفقرة الثانية من المادة (19) من قانون التجارة؛ لأنها تقوم بصفة أساسية بنشاط تجاري، وبما ينسجم كذلك مع الطبيعة الاقتصادية للمؤسسة المنصوص عليها في هذه المادة، وأيضاً مع آلية إعداد ميزانية المؤسسة على نمط الميزانيات التجارية وفق الأصول المحاسبية الحديثة والمطبقة عامة في الصناعات والنشاطات الداخلة في أغراضها على النحو المنصوص عليه بالمادة (17) من قانون الإنشاء.

كما تم استبدال نص المادة الثالثة من قانون الإنشاء بإضافة غرض جديد ضمن أغراض المؤسسة؛ وهو القيام بكل ما يلزم لتوفير الطاقة المتجددة لاحتياجات المؤسسة، وشركاتها التابعة.

وتضمنت أنه يجب الحصول على موافقة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في حال رغبة المؤسسة أو أي من شركاتها التابعة في ربط الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة بالشبكة الوطنية للكهرباء؛ وذلك وفقاً للضوابط والاشتراطات المعمول بها.

وبحسب المذكرة الإيضاحية، تمت إضافة فقرة أخيرة لنص المادة (3) بحيث تتولى المؤسسة مباشرة أنشطتها واختصاصاتها المبينة بهذا القانون بذاتها، أو من خلال أي من شركاتها التابعة.

استبدل المرسوم نص البند «ثانيا» من المادة (12) من قانون الإنشاء؛ وذلك بالنص على أن تقتطع نسبة لتكوين احتياطي عام طبقاً للآلية التي يضعها المجلس الأعلى للبترول؛ بناءً على اقتراح وتوصية مجلس إدارة المؤسسة وعرض وزير النفط.

كما تم استبدال نص المادة (13) من قانون الإنشاء بالتأكيد على أن يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة برئاسة وزير النفط، وعدد من الأعضاء يصدر بتحديدهم وتعيينهم مرسوم بناءً على عرض وزير النفط لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

ويكون للمجلس أمين سر أو أكثر يختارهم الرئيس، ويحدد اختصاصاتهم ومكافآتهم، ويكون للمؤسسة رئيس تنفيذي يصدر بتعيينه مرسوم بناءً على عرض وزير النفط لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، ويكون نائباً لرئيس مجلس الإدارة ويتولى الإشراف على سير أعمال المؤسسة فنياً وإدارياً ومالياً.

واستبدل نص المادتين (14 و16) من قانون الإنشاء وذلك بنقل بعض الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للبترول إلى مجلس إدارة المؤسسة، وزيادة اختصاصات المجلس الأخير على النحو الوارد بمشروع المرسوم بقانون سالف الذكر.

وتم ذلك لعدة أسباب بينها كون تلك الاختصاصات تتعلق بإدارة المؤسسة وليس لها علاقة برسم السياسية العامة التي يتولاها المجلس الأعلى للبترول، ومن ضمن هذه الاختصاصات إقرار لائحة خاصة بقواعد وإجراءات وأحكام طرح وترسية وإبرام عقود المؤسسة والشركات المملوكة لها بالكامل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عدا العقود التي تخضع للقانون رقم (49) لسنة 2016 المشار إليه لاعتبارات السرعة والمرونة التي تتطلبها عمليات التعاقد الخاصة بالصناعة النفطية بحسبانها تنفرد بخصائص لا يزاحمها فيها سائر العقود التي تبرمها الجهات العامة.

كما يأتي ذلك لعدم إثقال المجلس الأعلى للبترول باختصاصات إدارية وتنفيذية تخرج عن الاختصاصات التي أنشئ لها أساساً والمبينة في المرسوم رقم (2) لسنة 1974 بإنشائه، والمتمثلة في توليه رسم السياسة العامة للثروة البترولية؛ للمحافظة عليها، وحسن استغلالها وتنمية الصناعات المرتبطة بها والمنبثقة عنها بهدف ضمان الاستثمار الأفضل للثروات وتحقيق أكبر عائد.

تم استبدال نص الفقرة الثانية من المادة (17) من قانون الإنشاء؛ بتعديل بداية ونهاية السنة المالية في المؤسسة لتتماشى مع ما هو مطبق فعلياً وفقاً لأحكام القانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي وتعديلاته.

واستبدل نص المادة (18) لتنص على أنه يحظر استخدام الوكيل المحلي أو الوكيل بالعمولة للتعاقد مع المؤسسة أو الشركات المملوكة لها بالكامل بأي شكل من الأشكال سواء أثناء إبرام العقد أو تنفيذه.

يأتي ذلك بالإضافة إلى استبدال نص المادة (22) من قانون الإنشاء بحيث لا تطبق على المؤسسة أحكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم (30) لسنة 1964 والقانون رقم (66) لسنة 1998 والقانون رقم (23) لسنة 2015.

ونصت المادة الثانية من مشروع المرسوم على إضافة فقرة جديدة إلى المادة (7) من مواد قانون الإنشاء تنص على أنه يجوز تعديل رأس مال المؤسسة مستقبلاً بمرسوم بذات الآلية المنصوص عليها بالفقرة السابقة.

أما المادة الثالثة فقد نصت على استمرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية القائم وقت العمل بهذا المرسوم بقانون في مباشرة أعماله؛ لحين انتهاء مدته المنصوص عليها بالمرسوم الصادر بتشكيله أو لحين إعادة تشكيله وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أيهما أقرب.

ونصت المادة الرابعة على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون، فيما نصت المادة الخة على تنفيذه والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

24 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 691 • الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

بدء الاكتتاب في أول صكوك خزينة حكومية للأفراد بالإمارات بقيمة 50 مليون درهم

أعلنت وزارة المالية الإماراتيـــة فتح باب الاكتتاب في أول إصدار من صكوك الخزينة الحكومية للأفراد في دولة الإمـــارات، بقيمة 50 مليون درهم، وذلـــك بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وقالت الوزارة في بيان لها، إن استقبال طلبات الاكتتاب تمتد من الموافق لـ 24 وتستمر إلى 30 يونيو 2026، عبر القنوات الرقمية المعتمدة، بما يتيح للمستثمرين الأفراد من المواطنين والمقيمين المشاركة في أداة استثمارية حكومية مدعومة من حكومـــة دولة الإمارات ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأوضحت أن الحد الأدنـــى للاكتتاب يبلغ 1000 درهم، فيما تبلغ مدة اســـتحقاق الإصدار الأول ســـنتين، بعائد ســـنوي قدره 4.30% يتم تحديده وفقاً لظروف السوق السائدة، على أن يتم توزيع العائد كل ستة أشهر.

وأضافت أن عملية التخصيص ســـتتم فور انتهاء فترة الاكتتاب، علـــى أن يُصدر الإصدار فـــي 1 يوليو 2026، ويُدرج للتداول في ناسداك دبي بتاريخ 2 يوليو 2026.

ونوهت إلى أنه بإمكان المســـتثمرين بيع وحداتهم في السوق الثانوية بعد الإدراج من خلال الوسطاء المعتمدين في البورصة، مع توفير صانع ســـوق ومزودي ســـيولة بشكل مستمر لدعم التداول وتعزيز السيولة.

وأشارت الوزارة إلى أنه سيتم رد أي فائض في الاكتتاب بحد أقصى في 7 يوليو 2026.

وبينـــت أن البرنامج يُنفذ بالتعـــاون بين وزارة المالية ومصرف الإمارات المركزي، فيما تتولى ناسداك دبي مهام أمين الإيداع المركزي ومنصة التســـوية والإدراج، ويعمل بنك الإمارات دبي الوطني كبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي، إلى جانب كلٍ من الإمارات الإســـلامي وأبوظبي الإسلامي وعجمان والمشرق كبنوك استلام مشاركة.

وذكـــرت الـــوزارة أن البرنامـــج يهدف إلـــى تمكين المســـتثمرين الأفراد من تنويع محافظهم الاستثمارية من خلال أداة حكومية موثوقة، ضمن تجربة استثمارية متكاملة تشـــمل الاكتتاب والإدراج والتداول في السوق الثانوية.

يشار إلى أن برنامج صكوك الخزينة الحكومية للأفراد يختلف عن مبـــادرة الصكوك المجزأة للأفـــراد في آلية الاســـتثمار ومصدر الأوراق المالية، حيـــث إن البرنامج الجديد هو اكتتاب مباشـــر في السوق الأولية لإصدارات سيادية جديدة بالقيمة الاســـمية (100%)، وبحد أدنى للاســـتثمار يبلغ 1000 درهم، بينمـــا الصكوك المجزأة (نوفمبر 2025) هي اســـتثمار عبر شراء حصص جزئية من صكوك قائمة ومصدرة ســـابقاً وفقاً لأسعار السوق السائدة، وبحد أدنى للاستثمار يبلغ 4000 درهم.

وكانت المالية الإماراتية قد أعلنت يوم الأربعاء الماضي، عن إطلاق أول برنامج لصكوك الخزينة الحكومية للأفراد، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفق آلية اكتتاب على غرار الطروحات العامة الأولية المتبعة في سوق دبي المالي وناسداك دبي.

دبي الأولى عالمياً في جذب مشاريع الاستثمار الأجنبي للعام الخامس على التوالي

حافظت إمـــارة دبي علـــى المركـــز الأول عالمياً في استقطاب مشاريع الاســـتثمار الأجنبي المباشر الجديدة للعام الخامس علـــى التوالي خلال عـــام 2025، بعدما اســـتقطبت 1253 مشـــروعاً جديداً بنمو قدره 10.5% مقارنة بعام 2024، مسجلة أعلى مستوى أداء لها في هذا المجال منذ عام 2015.

واســـتحوذت الإمـــارة على 7% من إجمالي مشـــاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة على مستوى العالم، وهي أعلى حصة تســـجلها الإمارة فـــي تاريخها، وفقاً لبيانات «فايننشال تايمز – إف دي آي ماركتس»، بحسب وكالة أنباء الإمارات «وام".

واستقطبت الإمارة اســـتثمارات أجنبية مباشرة جديدة بقيمـــة 8.8 مليار دولار (32.4 مليـــار درهم) خلال عام 2025، فيما أسهمت هذه الاســـتثمارات في توفير 38.9 ألف فرصة عمل خلال العام الماضي، بزيادة بلغت 18.8% مقارنة بـ 32.8 ألف فرصة عمل في 2024.

وحافظت دبي على المركز الأول عالمياً في اســـتقطاب مشـــاريع الاستثمار الأجنبي المباشـــر الجديدة الخاصة بتأســـيس المقار الإقليمية للشـــركات للعام الرابع على التوالي، كما حافظـــت الإمارة على صدارتها العالمية في استقطاب مشاريع الاســـتثمار الأجنبي المباشر الجديدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي للعام الرابع على التوالي.

وتصدرت دبي الترتيـــب العالمي في عدد من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، شملت تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات والإلكترونيـــات، والصناعـــات الإبداعية، والخدمات المهنية، وعلوم الحياة، والســـلع الاستهلاكية، والخدمـــات المالية، والمعدات الصناعيـــة والتكنولوجيا البيئية.

وحصلت دبـــي على المركز الأول عالمياً في مشـــاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع.

وحلّت دبي في المركز الأول عالمياً في مشـــاريع النقل والتخزيـــن، فيما حققت كذلك المركـــز الأول عالمياً في قطاعات الأغذية والمشـــروبات، والمكونات الإلكترونية، والرعاية الصحيـــة، وآلات ومعدات الأعمال، والتكنولوجيا النظيفة، والمعـــادن، والتجارة الإلكترونيـــة. وتُعد دبي الوجهة الوحيـــدة عالمياً التي اســـتقطبت أكثر من 10 مشـــاريع استثمار أجنبي مباشر جديدة في عدد من هذه القطاعات، متجاوزةً الحد الأدنى للتصنيف العالمي.

وحافظت دبي على المركز الأول عالمياً في اســـتقطاب مشـــاريع الاستثمار الأجنبي المباشـــر الجديدة الخاصة بالمقار الرئيســـية للشـــركات، كما نجحـــت في جذب اســـتثمارات متنوعة ضمن مجموعة واسعة من ميادين الأعمال والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، شملت خدمات الأعمال، والإنشـــاءات، وتجـــارة التجزئـــة، والخدمات اللوجستية، والتوزيع، والنقل والتصنيع.

25
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 691 • الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م
aleqtisadyah.com

تباطؤ الاقتصاد الصيني يعيد خيار خفض الفائدة إلى الواجهة

لا يـــزال من المحتمـــل أن تخفض الصين أسعار الفائدة هذا العام، وإن كان الاقتصاد يحتاج، بجانب تيســـير السياسة النقدية، إلى دعم موجّه لتعزيز الابتكار التكنولوجي وتحسين مســـتوى معيشـــة المواطنين، بحسب مستشار لدى البنك المركزي.

قال هوانغ ييبينغ، عضو لجنة السياســـة النقدية فـــي بنك الشـــعب الصيني، خلال مقابلة مع تلفزيـــون «بلومبرغ»: «لا يزال خفض الفائدة خياراً مطروحاً» خلال 2026. وأضاف: «لكنني لســـت متأكداً تماماً من أن ذلك سيحدث بالفعل".

أوضح هوانغ أن تضخم أسعار المستهلكين لا يزال منخفضاً ولا يمثل مصدر قلق كبير، لكن الاقتصاد قد يستفيد من إجراءات تدعم قطاعات محددة. وأضاف أن الحكومة تأمل أيضاً في تعزيز اســـتخدام أدوات السياسة النقديـــة الهيكلية بهدف «الاســـتثمار في الإنسان»، في إشارة إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والتركيز على رأس المال البشري.

منعطف حاد لاقتصاد الصين في الربع الثاني

تباطأ الاقتصاد الصيني بشـــكل ملحوظ خلال الربع الثاني بعد بداية قوية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

انكمشت مبيعات التجزئة في مايو للمرة الأولى منذ إعادة فتح البلاد بعد جائحة كوفيد في أواخر عام 2022، كما تراجع الاستثمار في الأصول الثابتة بوتيرة أكبر من المتوقع.

غير أن النمو السريع للصادرات والواردات، المدفـــوع بازدهار الاســـتثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعـــي، يدفع نمو الإنتاج الصناعي.

يتوقـــع عدد متزايـــد مـــن الاقتصاديين الصينيين أن يُبقي البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغييـــر طوال عام 2026، وذلك رغم تعثر النمو الاقتصادي.

انقسام الآراء حول مصير سعر الفائدة

يتوقع ما يزيد قليلاً عن نصف الاقتصاديين الذين شملهم استطلاع أجرته «بلومبرغ» في وقت سابق من هذا الشهر، وعددهم 33، أن يبقي بنك الشعب الصيني على أسعار الفائدة دون تغيير في 2026، بينما يتوقع الباقون خفضاً طفيفـــاً بحلول نهاية العام الجاري.

أبـــدى البنـــك المركزي الصيني تـــرددا في خفض أسعار الفائدة، ولم يُقدم على خفض سعر الفائدة المرجعي أو نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك منذ أكثر من عام، حتى في ذروة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

مخاطر تراجع ربحيـــة القطاع المصرفي الصيني

يواجه المركزي الصيني عقبات من بينها تقلص هوامش صافـــي الفائدة لدى البنوك التجاريـــة. و تراجعت هذه النســـبة، التي تقيس ربحية الإقراض، إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 1.4%، ما يكشف عن مخاطر طويلة الأجل على سلامة القطاع المصرفي.

كمـــا أدى ضعف الطلب علـــى الاقتراض واســـتمرار أزمة قطاع العقارات في الصين إلى إضعاف أثـــر التخفيضات المحدودة في أسعار الفائدة. وساعد ضعف الطلب المحلي فـــي الحد من انتقال ارتفاع أســـعار النفط بالكامل إلى المســـتهلكين، ما أبقى أرباح الشركات تحت ضغط.

اســـتقر تضخم أسعار المســـتهلكين في الصين بشكل مفاجئ خلال شهر مايو، في حين سجلت أســـعار المصانع أسرع وتيرة ارتفاع لها منذ نحو أربع سنوات.

بنك اليابان يمهد لمزيد من رفع أسعار الفائدة

قـــال بنك اليابان إن دورة رفع أســـعار الفائدة لم تنته بعد، مؤكـــدا في ملخص اجتماع مجلـــس إدارته الأخير أن اســـتمرار زيادة الفائدة قد يكون مناسبا مع اقتراب التضخم الأساسي من مستوى 2%.

وجاء ذلك بعـــد أن رفع البنك ســـعر الفائدة إلى أعلى مســـتوى منذ عام 1995، دون أن يقدم إشارات واضحة بشأن توقيت الزيادة المقبلة.

ومع ذلك، يعزز الملخص توقعات الأسواق بتحرك جديد قبل نهاية 2026، وســـط تقديرات بأن تصل الفائدة إلى 1.75% خلال دورة التشديد الحالية.

ويتزامن هـــذا التوجه مـــع بقاء الين قـــرب أضعف مســـتوياته منذ عام 1986 أمام الدولار، الأمر الذي يزيد الضغوط التضخمية في اليابان ويُبقي احتمالات التدخل الحكومي في سوق الصرف قائمة.

استأنفت طوكيو التدخل المكثف في أواخر أبريل عندما انخفض ســـعر العملة إلى ما يزيد على 160 ينا للدولار، وذلك من خلال عملية شراء للين بقيمة 73 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض قياســـي في الاحتياطيات بنسبة 5.6% في مايو، وهو ما يسلط الضوء على حدود التدخل المستمر وواسع النطاق.

أسعار النفط يعود لمستويات ما قبل الحرب مع انحسار المخاوف الجيوسياسية

«جيه.بي مورغان» يخفض توقعاته لأسعار خام برنت في النصف الثاني من 2026

تراجعت أسعار النفط، أمس مع تراجع المخاوف من تعطل الشحن عبر مضيق هرمز، حيث سجلت العقود الآجلة لخام برنت أدنى مستوى لها منذ 27 فبراير، أي قبل يوم من بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وانخفض خام برنت القياسي العالمي 1.7% إلى 75.79 دولار للبرميل، بينما تراجع الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.7% إلى 71.98 دولار للبرميل.

وانتقد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الأربعاء، شركات النفط لعدم خفض أسعار النفط بما يتماشى مع الانخفاض الأخير في أسعار الخام.

وقال ترامب في منشور على «تروث سوشيال» إن شركات النفط الكبرى لا تخفض أسعارها في المحطات بما يتناسب مع الأسعار المنخفضة التي تدفعها مقابل النفط، مضيفاً: بكلمات أخرى، يستغلون العملاء. وأشار إلى أنه وجه وزارة العدل للبدء فوراً في التحقيق في هذا الأمر.

من جانبها، وصفت كارين يونغ، الباحثة في مركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا، المنشور بأنه استعراض سياسي، مشيرة إلى أن أسعار النفط في الولايات المتحدة لا تعمل بهذه الطريقة.

وتلقى المستثمرون تشجيعاً من علامات على أن الحركة البحرية عبر مضيق هرمز قد تعود إلى طبيعتها، مع بدء خروج أكثر من 11 ألف بحار عالقين في الخليج بعد تأمين ضمانات السلامة.

فيما خفض «جيه.بي مورغان» الأربعاء توقعاته لأسعار خام برنت في النصف الثاني من 2026 في ظل ضعف الطلب على النفط وتراجع سحب المخزونات التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن المستويات المتوقعة.

وتوقع البنك في مذكرة بحثية أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 86 دولاراً للبرميل في الربع الثالث و80 دولاراً في الربع الأخير على أن يختتم عام 2026 عند مستوى 78 دولاراً.

وقال جيه.بي مورغان إن السحب من المخزونات التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جاء دون التوقعات في حين تجاوز ضعف الطلب التقديرات ما يعني انخفاضاً في الضغوط التي تدفع نحو صعود أسعار النفط.

وذكر أن تدفقات النفط تبلغ حالياً نحو 8.6 مليون برميل يومياً فيما بلغ متوسطها منذ بداية يونيو وحتى الآن 6.3 مليون برميل يومياً وهو ما يمثل زيادةً ملحوظةً مقارنةً بمستويات أبريل ومايو.

وأشار البنك إلى أن المشغلين في القطاع الخاص رفضوا إلى حد كبير السحب من المخزونات معتمدين بصورة شبه كاملة على عمليات الإفراج الحكومية من الاحتياطي الاستراتيجي للحفاظ على تشغيل المصافي.

وفي توقعاته للنصف الثاني من العام رجح البنك استمرار تراجع مخزونات النفط في دول المنظمة بنحو 50 مليون برميل إضافي بين أبريل ويوليو.

وأضاف أنه في ضوء الفائض المتوقع في المعروض خلال الربع الرابع من 2026 والنصف الأول من 2027 فمن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى خفض الإنتاج في أوائل عام 2027 بعد فترة من الإنتاج بأقصى طاقة في أواخر 2026.

تباطؤ الطلب الآسيوي على نفط الشرق الأوسط عقب موجة شراء قوية

قلصت مصافي التكرير الآسيوية مشترياتها من خام الشرق الأوسط بعد موجة شراء استمرت ثلاثة أسابيع، فيما دخلت شركات النفط الكبرى والتجار لاقتناص جانب من البراميل الفائضة.

تراجعت مشتريات خام شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" بعد ثلاث جولات من المناقصات، بينما يُنتظر أن تعكس الجولة الرابعة، المقرر اختتامها هذا الأسبوع، الاتجاه نفسه، وفق تجار مطلعين على الأمر. وأضافوا أن شركات كبرى وشركات تجارية، من بينها «شل" (Shell) و»ميركوريا إنرجي غروب" (Mercuria Energy Group)، اشترت كميات إضافية من البراميل.

باعت «أدنوك» نحو 60 مليون برميل للتحميل بين يونيو وأغسطس عبر مناقصاتها الثلاث الأولى، على أن يتجه معظمها إلى آسيا. وتشمل العروض درجات خام تُحمل داخل الخليج العربي، مع إمكانية تسلم الشحنات عبر النقل من سفينة إلى أخرى خارج هرمز.

رفضت «شل» و»أدنوك» التعليق، فيما لم ترد «ميركوريا» فوراً على طلب للتعقيب.

بوصلة النفط تتجه إلى أوروبا

يُتوقع أن تتجه بعض البراميل المعروضة في أحدث مناقصة لشركة «أدنوك» إلى أوروبا، بحسب تجار طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لعدم تخويلهم بالحديث علناً. ويعكس ذلك اتجاهاً حديثاً لزيادة تدفقات نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا، مع تراجع الطلب الصيني.

أكملت معظم المصافي طلباتها لهذا الشهر والشهر المقبل، ما يعني أن أي مشتريات إضافية ستتطلب خصومات كبيرة على الخام المتاح، وفق التجار. كما طلبت «أدنوك» من عملائها أصحاب العقود طويلة الأجل استئناف تحميل الإمدادات فوراً، ما حدّ من الطلب في السوق الفورية.

كثّف العراق والكويت إنتاجهما استعداداً لإعادة فتح مضيق هرمز، بالتزامن مع تقدم المحادثات بشأن اتفاق دائم لإنهاء حرب إيران. ودفع ذلك أسعار نفط الشرق الأوسط إلى الهبوط، مع تحول المنحنى المستقبلي لخامي دبي ومربان، وهما من أبرز خامات القياس في المنطقة، إلى هيكل كونتانغو هبوطي.

وزاد إعفاء أمريكي مؤقت يسمح بشراء النفط الإيراني من اتساع خيارات الإمدادات، رغم استمرار تعقيدات تمويل الشحنات وتأمينها، وهي مخاطر قد تُثني بعض المصافي عن الشراء.

يبحث بعض المشاركين في السوق خيار تخزين الخام لاستيعاب موجة الإمدادات المرتقبة. وقال التجار إن ارتفاع تكاليف الشحن يجعل التخزين العائم غير مجدٍ، بينما تبدو الدول التي تملك مرافق تخزين برية أكثر قدرة على استيعاب البراميل الفائضة.

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw @aleqtisadyahkw 50300624

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
الخميس 10 من المحرم 1448 • 25 يونيو 2026 م • رقم العدد 691

بيتكوين تهبط دون 63 ألف دولار وسط مخاوف الفائدة

تراجعت أسعار بيتكوين إلى ما دون مستوى 63 ألف دولار، الأربعاء، مواصلة خسائرها الأخيرة في ظل استمرار المخاوف بشأن بقاء أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول، إلى جانب استمرار خروج الاستثمارات من صناديق البيتكوين المتداولة في البورصة.

وسجلت العملة الرقمية الأكبر عالمياً انخفاضاً طفيفاً لتتداول قرب 62.8 ألف دولار، وسط حالة من الحذر تسيطر على الأسواق المالية بعد موجة التراجع التي شهدتها أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات، ما دفع المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر، بما في ذلك العملات المشفرة.

وتترقب الأسواق صدور بيانات مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الجاري، باعتبارها مؤشراً رئيسياً قد يحدد مسار السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة المقبلة.

في المقابل، أشار «بنك أوف أمريكا» إلى أن إقرار مشروع قانون تنظيم العملات المشفرة قد يشكل محفزاً مهماً لشركة «كوين بيز»، إذ من المتوقع أن يعزز مكانتها كشريك رئيسي للمؤسسات المالية الراغبة في دخول قطاع الأصول الرقمية، إلا أن تمرير التشريع لا يزال يواجه عقبات داخل الكونجرس الأمريكي.

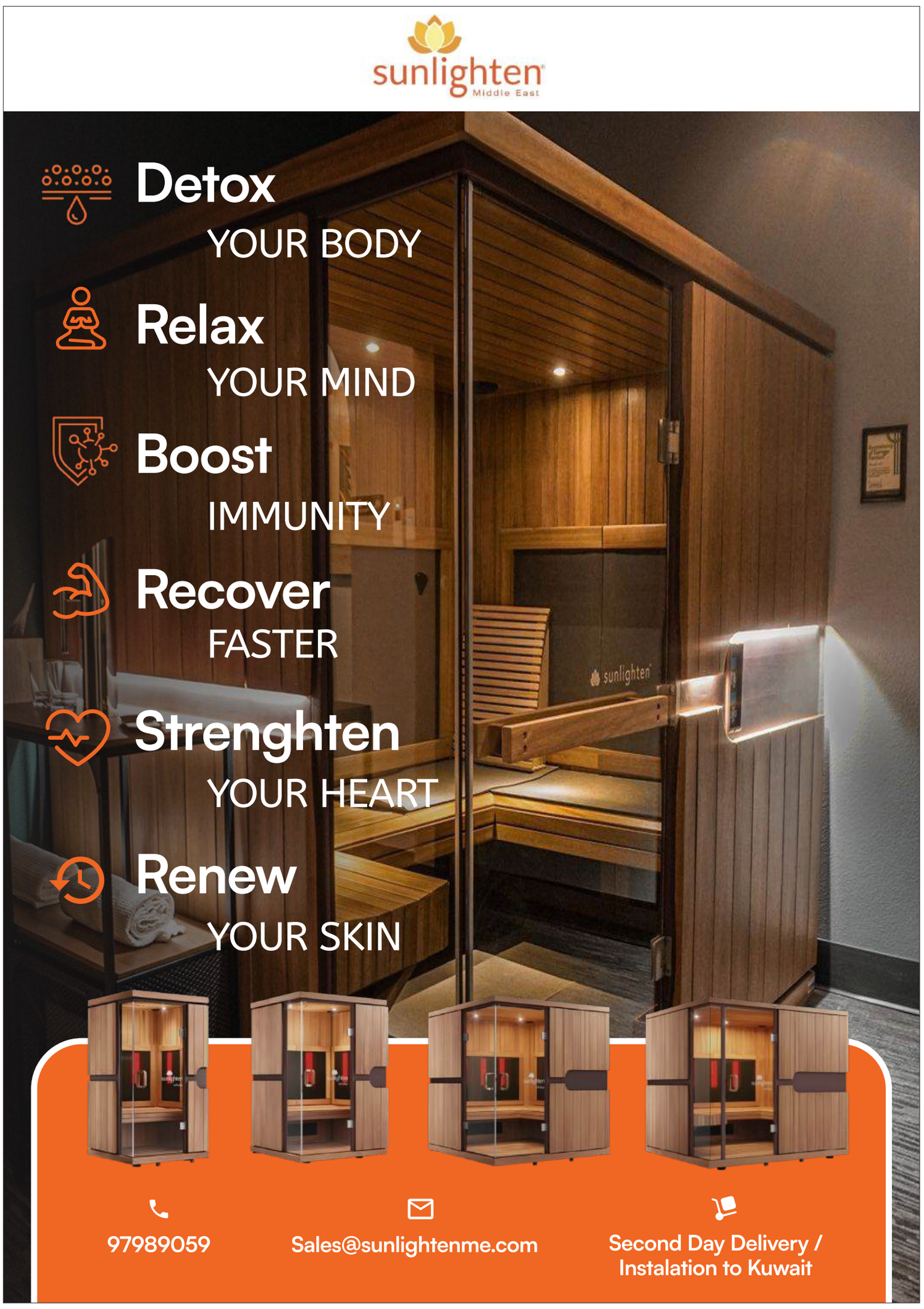

الاقتصادية ALEQTISADYAH
الموقع الالكترونى www.aleqtisadyah.com
رئيس التحرير هشام الفهد
editor@aleqtisadyah.com
نستقبل الأخبار على البريد التالى news@aleqtisadyah.com
للتواصل 50300624
مدير التسويق والإعلان حازم حيدر
@aleqtisadyahkw
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf